الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية فرع: العلوم الاقتصادية

رقم: ..... تخصص: اقتصاد دولي

عنوان الموضوع

التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأثرها على المبادلات التجارية البينية "تجربة الاتحاد الأوروبي "

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

اعداد الطالبة: اشراف الدكتور:

بن قبي حياة برو هشام

لجنة المناقشة

أوصيف لخضر	أ. محاضر "أ"	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
برو هشام	أ. محاضر "أ"	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
واضح فواز	أ. محاضر "أ"	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2018-2019.

شكر وعرفان

أول الشكر لله الواحد الأحد الذي خلق السماوات بلا عمد، ورزق الناس ولم ينسى أحد، الحمد لله على توفيقه لي في إتمام هذا العمل، فله الشكر حتى يرضى وله الشكر بعد الرضي.

ثم كامل الشكر و جزيل الامتنان للأستاذ الفاضل رئيس قسم العلوم الاقتصادية "**الدكتور غربي حمزة**" لتكرمه و قبول مذكرتي ، حتى استوى هذا البحث على سوقه، و كذلك الشكر موصول للأساتذة الأفاضل أعضاء اللجنة الموقرة على صبرهم و تحملهم عناء القراءة و التقويم و كذلك أعباء السفر، و إنّ أملي لكبير في ترفعهم على زلات التلميذ و مطباته، فلهم جميعا، و لكل من قدم لي يد العون من قريب أومن بعيد كل الشكر و التقدير ، و أخص بالذكر الزميل " **أحمد** " كما لا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بخالص الشكر و الامتنان لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، و عمادة الدراسات العليا و البحث العلمي بقسم العلوم الاقتصادية التي سهرت و تعهدت على تكويننا طيلة السنوات الماضية .

وأخيراً آمل أن يكون هذا البحث إضافة جديدة إلى المكتبة العربية، فإن وفقت فمن الله المنان، وإن أخطأت فمن طبيعة الإنسان، والله ولي التوفيق.

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحات رضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين".

إهداء

إلى واحة أحلامي وسراج حياتي ... ...إلى نبع الحنان الصافي والصدر الحنون الدافئ إليك **أمي** الغالية، حفظك الله ورعاك.

إلى تاج رأسي وفخري وعوني في هذه الحياة إلى من يتعب لنرتاح ويشقى لنسعد ...إلى **أبي** العزيز، حفظه الله وأطال في عمره.

إلى أحباء قلبي وأشقاء روحي إلى أخواتي:**أحلام، ياسمين، رفيدة**،و إلى كل فرد من أفراد العائلة كبيرا وصغيرا.

إلى كل أساتذتي الذين سهروا على تعليمي من الابتدائي حتى التعليم العالي.

إلى أعز صديقتين وحبيبتين لقلبي وأقربهم لنفسي، **إيمان وماجدة**.

إلى من جمعني بهم منبر العلم والصداقة:**أمينة، سارة، فاطمة، رانيا، بشرى، أحلام،غنية،منال،شيماء، ابتسام، ريمة**.

إلى كل من وسعهم قلبي ولم يذكرهم لساني إلى الذي كد وجد وسعى معي من اجل إتمام هذا العمل المتواضع الزميلين " **أيوب وأحمد** "، وجميع زملاء الدراسة وأخص الذكر طلبة سنة ثانية ماستر اقتصاد دولي دفعة 2019/2018

كما أقدم التعازي لعائلة الزميل "**قرين الصالح**"، ألهم وذويهم الصبر والسلوان، رحمة الله عليه.

وإلى كل من عرفته معرفة خير واحترام.

.

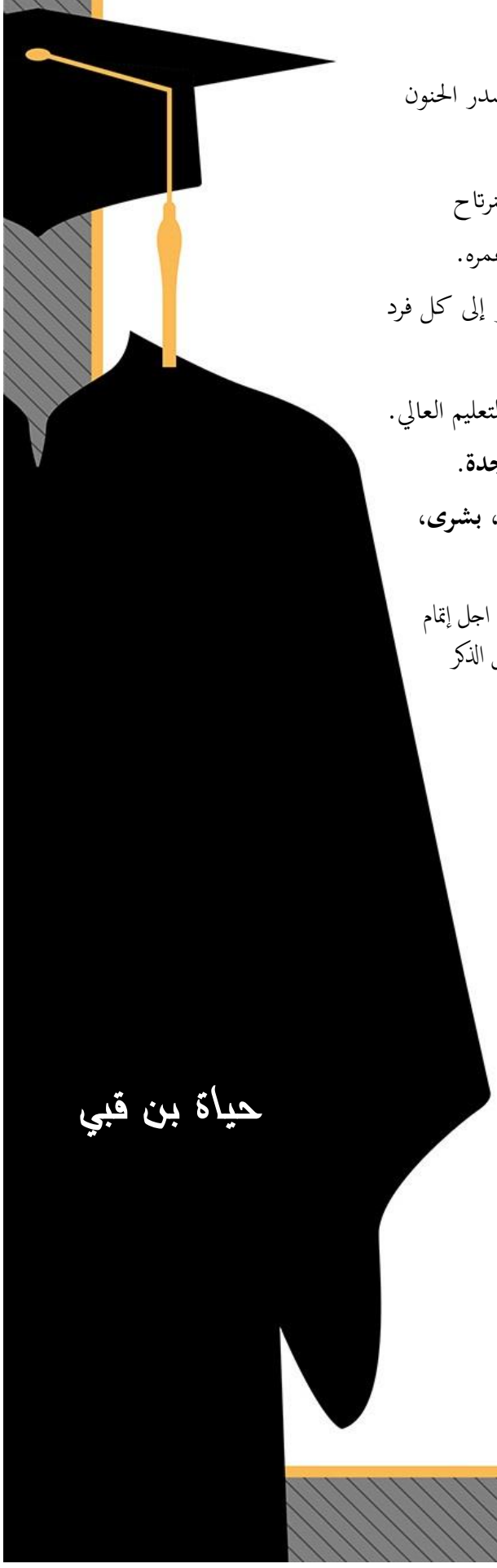

حياة بن قبي

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	/
التشكر	/
فهرس المحتويات	I-III
فهرس الأشكال والجداول	IV
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية الإقليمية	
تمهيد	05
المبحث الأول:مفاهيم عامة حول التكتلات الاقتصادية الإقليمية .	06
المطلب الأول: نشأة ومفهوم التكتلات الاقتصادية الإقليمية	06
المطلب الثاني : أهداف التكتلات الاقتصادية و خصائصها	13
المطلب الثالث: مراحل التكامل الاقتصادي	16
المبحث الثاني:مزايا ومقومات التكامل الاقتصادي ومشاكله.	19
المطلب الأول: مقومات التكامل الاقتصادي	19
المطلب الثاني : مشاكل التكامل الاقتصادي و آثاره	21
خلاصة الفصل	25
الفصل الثاني: الاتحاد الأوربي والمبادلات التجارية البينية	
تمهيد	27
المبحث الأول: الإتحاد الأوروبي	28

المطلب الأول : نشأة وتطور الإتحاد الأوربي	28
المطلب الثاني : أهداف الإتحاد الأوربي و هياكله	35
المطلب الثالث : عوامل نجاح الوحدة الأوروبية	38
المبحث الثاني: التبادلات التجارية الداخلية والدولية للإتحاد الأوروبي.	40
المطلب الأول: عرض حول التطورات في التجارة العالمية	40
المطلب الثاني : دراسة وصفية لحركة التجارة البينية للتكتل الاقتصادي الأوروبي	42
المطلب الثالث:دراسة وصفية التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي	48
خلاصة الفصل	54
خاتمة	57
قائمة المراجع	63
الملاحق	68

قائمة الجداول والأشكال

I-فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	نسبة صادرات داخل دول الأعضاء في الاتحاد الأوربي لسنة 2017	44
02	تطور رصيد الميزان التجاري للتجارة البينية بين دول الاتحاد الأوروبي لسنة 2017	45
03	تطور رصيد الميزان التجاري للتجارة البينية بين دول الاتحاد الأوروبي خلال القترة (2008-2018)	46
04	صادرات الاتحاد الأوروبي من المواد إلى الخارج خلال الفترة (2008 و2018)	52
05	واردات الاتحاد الأوروبي من المواد من الخارج خلال الفترة (2008و2018)	53

II- فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	مراحل التكامل الاقتصادي والمميزات المرافقة لها	18
02	صادرات البضائع إلى الدول الأعضاء الأخرى لسنة 2017(مليار يورو)	43
03	صادرات البضائع إلى الدول الأعضاء الأخرى خلال الفترة : (2003 و2010 و 2017)	44
04	تطور رصيد الميزان التجاري للتجارة البينية بين دول الاتحاد الأوروبي لسنة 2017	45
05	تطور رصيد الميزان التجاري للتجارة البينية بين دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة : (2003-2010-2017)	46
06	صادرات البضائع داخل الاتحاد الأوروبي– 28 دولة حسب نوعية المنتجات خلال الفترة: (2003 - 2010 – 2017)	47
07	تطور التجارة خارج الاتحاد الأوروبي 28 دولة خلال الفترة : (2008-2018)	48

08	التجارة بين الاتحاد الأوروبي 28 و المناطق الجغرافية في العالم خلال الفترة : (2008 و2018)	49
09	نسبة صادرات دول الاتحاد الأوروبي إلى الخارج للفترة :(2008 – 2018)	50
10	نسبة واردات دول الاتحاد الأوروبي إلى الخارج الاتحاد للفترة(2008– 2018)	50
11	قيمة الميزان التجاري دول الاتحاد الأوروبي إلى الخارج الاتحاد للفترة : (2008–2018)	51
12	صادرات الاتحاد الأوروبي من المواد إلى الخارج خلال الفترة : (2008 و2018)	51
13	واردات الاتحاد الأوروبي من المواد من الخارج خلال الفترة : (2008 و2018)	52

مقدمة

مقدمة

مع انتهاء الحرب الباردة بانهيار المعسكر الاشتراكي وسيادة النظام الليبرالي، بدأ العالم يشهد العديد من التحولات في كافة المجالات، تحولات أفرزها الصراع المحموم الذي حدث بين أقوى مفردات الاقتصاديات العالمية، صراع بين قوة اقتصادية قائمة على الربحية الخالصة وقوة اقتصادية زاوجت بين ما هو مادي بحت وما هو اجتماعي كانت محصلته النهائية انتشار مفاهيم جديدة سادت العلاقات الاقتصادية الدولية ككل ورسمت توجها اقتصاديا جديدا يقوم على الاتجاه التدريجي من الاقتصاد الوطني إلى الاقتصاد الدولي، وقد تجسد هذا التوجه من خلال ظهور تكتلات اقتصادية إقليمية في مقدمتها الاتحاد الأوروبي، ظهرت بقوة مع انتهاء الحروب والأزمات التي هزت دعائم المجتمع الدولي، حاولت تجسيد ظاهرة اقتصادية جديدة على المستويات فوق الإقليمية عرفت بظاهرة التكامل الاقتصادي، فالتحديات الاقتصادية التي أفرزها النظام الاقتصادي الدولي الجديد رسمت خارطة اقتصادية دولية جديدة لا تعترف بالاقتصاديات المجزأة، ولا تعترف بالمفاوضات الفردية بل تعترف فقط بالاقتصاديات الكبيرة القائمة على المفاوضات الجماعية في ظل محيط اقتصادي دولي أصبح شعاره البقاء لمن هو أكثر منافسة وقوة وكفاءة.

تعزز التوجه نحو التكتلات الاقتصادية بعد خضوع كل من الدول المتقدمة والنامية لشروط منظمة التجارة العالمية الخاصة بتحرير التجارة ، فإن بروز التكتلات بهذا الزحام يؤكد على قوة العوامل التي أدت إلى ظهور التكتلات في مقدمتها التحولات الهيكلية في الاقتصاد ..

في ظل التكتلات الاقتصادية أصبح الاقتصاد العالمي أكثر ديناميكية بعد ضم أنماط و درجات مختلفة في التكتلات على رأسها الإتحاد الأوروبي ، الذي يشكل نموذجا متطورا للتكتل الاقتصادي .

1- إشكالية الدراسة :

بناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على المبادلات التجارية البينية للإتحاد الأوروبي ؟

2- الأسئلة الفرعية :

- ✓ ما هي الدوافع التي أدت إلى قيام الإتحاد الأوروبي و التكتلات الاقتصادية الكبرى ؟
- ✓ هل تعتبر التكتلات الإقليمية عامل محرر و موسع للتجارة الدولية أم عامل حصر لها في مناطق جغرافية محددة؟
- ✓ ما أهم انعكاسات التكتلات الاقتصادية الإقليمية على اتجاهات التجارة الدولية؟

3- فرضيات الدراسة :

من أجل معالجة الإشكالية و التساؤلات الفرعية اعتمدنا في دراستنا على وضع الفرضيات التالية :

- ✓ التكتل الاقتصادي هو اندماج مجموعة من الدول التي ترتبط بينها علاقات قد تكون تاريخية أو اقتصادية من أجل تحقيق التنمية الشاملة و دعم تنافسيتها.
- ✓ ساهم إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية في حصر التجارة الدولية في مناطق جغرافية معينة.
- ✓ تتجه التجارة الدولية إلى أن تصبح تجارة بينية داخل تكتلات معينة و تتم في إطار تكتلات محددة.

4- أهداف الدراسة :

- التعرف على ماهية التكتلات الاقتصادية و مراحل نشأتها .
- إبراز مدى تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية و الإتحاد الأوروبي منها على التجارة الدولية
- محاولة الوقوف على مدى صمود التكتل الاقتصادي الإقليمي لدول الإتحاد الأوروبي في مجال التبادل التجاري.

5- أهمية الدراسة :

أما عن أهمية موضوع التكامل الاقتصادي بين الدول الأوروبية فيتمثل في كونه يدرس تجربة ونموذج يحتذي به باعتبار أن الدول الأوروبية تمكنت من تجاوز العديد من الصعوبات حيث قطع الاتحاد الأوروبي ليصل إلى ما آل إليه مسيرة دامت أكثر من نصف قرن إلى أن باتت على مشارف وحدة سياسية تضم غالبية الدول الأوروبية فضلا عن عديد الإنجازات المحققة وبالتالي إبراز جوانب كثيرة من التجربة الأوروبية والتي يمكن أن تكون غير معروفة لدى الكثير.

6- حدود الدراسة :

الحدود المكانية : الإتحاد الأوروبي .

الحدود الزمنية: 2003- 2018.

7- أسباب اختيار الموضوع :

- الميول الشخصي لهذا الموضوع وارتباطه بالتخصص(اقتصاد دولي).
- التجربة الأوروبية هي الأسبق في البروز بين كل التكتلات الاقتصادية العالمية .
- بروز ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية على الساحة العالمية واحتلالها للكثير من الاهتمام في أدبيات التاريخ الاقتصادي .
- تم اختيار دول الاتحاد الأوروبي كحالة دراسية بالنظر إلى التحديات الاقتصادية الحديثة التي يشهدها هذا التكتل الاقتصادي، واختبار مدى قدرة هذا الأخير على مواجهة هذه التحديات.
- إبراز مدى أهمية تجربة التكامل الأوروبية، خاصة مع درجة التكامل التي وصل إليها هذ

8- منهج الدراسة :

للإجابة عن إشكالية البحث واختبار مدى صحة الفروض المتبناة، ونظرا لطبيعة البحث فقد استخدم المنهج الوصفي وهذا عند الحديث عن ظاهرة التكتلات وأسباب ظهورها وأهمية انتشارها، كما استخدم أيضا المنهج التحليلي وهذا عند الحديث العلاقة بين التكتلات و المبادلات التجارية وذلك من خلال جمع البيانات وتحليلها وتنظيمها، إضافة إلى المنهج التاريخي وهذا عند الحديث عن أهم المراحل لتاريخية لأهم التكتلات الاقتصادية القائمة في العالم.

9- **هيكل الدراسة** : قصد الإحاطة بجوانب موضوع الدراسة ، قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين كالتالي :

حيث سنتناول مايلي:

الفصل الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية

- **المبحث الأول:** مفاهيم عامة حول التكتلات الاقتصادية.
- **المبحث الثاني:** مزايا و مقومات التكامل الاقتصادي و مشاكله.

الفصل الثاني: الإتحاد الأوروبي و المبادلات التجارية البينية

- **المبحث الأول:** نظرة عامة حول الإتحاد الأوروبي.
- **المبحث الثاني:** التبادلات التجارية البينية الداخلية والخارجية للإتحاد الأوروبي.

دراسات سابقة :

عبد الوهاب رميدي" :التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية– دراسة تجارب مختلفة "–البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه مقدمة على مستوى كلية العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر سنة 2006-2007 ، عالجت إشكالية البحث ضرورة التكامل الاقتصادي بالنسبة للدول النامية وهذا لتنمية اقتصاداتها ومواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، حيث أظهر الباحث أسباب فشل التكتل في الدول النامية والتي أرجعها إلى سياسات الإحلال مكان الواردات، وإقامة حواجز تجارية مرتفعة،

كما أظهر ضرورة التكامل لحل مشكلة التنمية في هذه الدول، حيث كان البحث وافر المعلومات خاصة من الناحية النظرية، بحيث تناول البحث موضوع تأثير هذه الظاهرة على التجارة الدولية بشكل نظري ومختصر، وهذا ما مثل نقطة التقاطع بين البحثين.

آسيا الوافي" :التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة الدولية في إطار المنظمة العالمية للتجارة "البحث عبارة عن رسالة ماجستير مقدمة على مستوى كلية العلوم الاقتصادية بجامعة باتنة سنة 2006-2007 ، عالجت إشكالية البحث مستقبل العلاقة بين التكتلات الاقتصادية والإطار المتعدد الأطراف ومدى التفاعل والتعارض بينهما في مجال الانطلاق نحو المزيد من التحرير التجاري على مستوى العالم، ولقد توصل الباحث إلى أن المنهج الإقليمي ما هو إلا مرحلة انتقالية تستعد فيها دول العالم لإقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف، مادامت هذه التكتلات الإقليمية لا تخالف قوانين المنظمة العالمية للتجارة، إلا أن موضوع الدراسة اقتصر على العلاقة بين التكتلات وحرية التجارة الدولية وهو ما يمثل نقطة التقاطع بين البحثين، بحيث لم تتطرق الدراسة إلى تأثير هذه الظاهرة على التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية واتجاهاتها.

الفصل الأول

ماهية التكتلات الاقتصادية الإقليمية

تمهيد:

إن التكتلات هي إحدى دوافع العولمة لأنها تهدف إلى تنشيط التبادل والمتاجرة والاستثمار فأصبح بروزها في تزايد مستمر هذا ما يدل على قوة العوامل التي دفعت لوجودها.

سوف نتطرق في هذا الفصل إلى ماهية التكتلات الاقتصادية وأهميتها في الاقتصاد الدولي وفقا للمباحث التالية:

المبحث الأول:مفاهيم عامة حول التكتلات الاقتصادية الإقليمية .

المبحث الثاني: مزايا ومقومات التكامل الاقتصادي ومشاكله.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التكتلات الاقتصادية الإقليمية .

لقد برزت ظاهرة التكامل الاقتصادي الاقليمي في النصف الثاني من القرن العشرين حيث شهد العالم إقامة عدة محاولات للتكامل الاقتصادي مما جعل مختلف دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية تتجه إلى تكوين تجمعات اقتصادية إقليمية مما يدل على ضرورة أهمية التكامل الاقتصادي بالنسبة لهذه الدول.

ولعل من أهم هذه التكتلات الاقتصادية التي شهدها العالم والتي شكلت دافعا قويا لبعض الدول لإنشاء تكتلات اقتصادية تجربة الاتحاد الأوربي واتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية –النافتا–ورابطة جنوب شرق آسيا –الآسيان–ولذلك في هذا المبحث سوف نحاول التعرض إلى مفهوم ونشأة التكامل وأشكال ومزايا التكامل الاقتصادي .

المطلب الأول: نشأة والمفهوم التكتلات الإقتصادية الإقليمية

أولا: نشأة التكتلات الاقتصادية

ترجع فكرة التكتلات الاقتصادية إلى أكثر من مائة عام فقد نشأ أول تكتل من هذا النوع في الولايات الألمانية قبل وحدة ألمانيا، ثم أعقبتها تكتلات أخرى مثل تكتل المستعمرات الإنجليزية مع الدولة الأم التي عرفت باسم سياسة التفضيل الإمبراطوري ،وكذلك تكتل فرنسا ومستعمراتها وغبر ذلك من التكتلات الأخرى،[1]إلا أن خصائص هذه التكتلات القديمة كانت تتسم بسياسة ربط المستعمرات بالدولة الحاكمة ومحاولة استغلال موارد هذه المستعمرات وذلك لتحقيق الرخاء للدولة الأم .

لهذا نقول أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة إلا أن ظهورها كتجربة اقتصادية كانت بعد الحرب العالمية الثانية اتخذتها مجموعة من الدول سواء كانت نامية أو متقدمة، أو رأسمالية واشتراكية، وهذا لمواجهة مختلف التحولات التي شهدها العالم في تلك الفترة فظهرت التكتلات كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول[2]، فظهرت التكتلات الاقتصادية في صورة مشروعات فردية قدمتها أمريكا للدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط ،مثل مشروع" مارشال "الذي يهدف إلى تقديم المساعدات

[1]حسين زكي أحمد، وهبي غب‌ريال،"**إفريقية والتكتلات الرأسمالية الأوربية**"،الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون سنة .نشر،ص11.

[2]زينب حسين عوض الله،"**الاقتصاد الدولي، نظرة على بعض القضايا الاقتصادية المعاصرة**"،الجامعة الجديدة , للنشر، الإسكندرية ،1999 مصر، ،ص31 .

الاقتصادية المصحوبة بشروط سياسية وعسكرية[1]، وقد كانت شعوب قارة أوروبا أول من ساهم في نشأة هذه التكتلات وذلك بحكم ما تعرضت إليه هذه الشعوب من أزمات اقتصادية نتيجة للحرب العالمية الثانية ,فذاقت ويلات الهزيمة وأصبحت دول هذه الشعوب منهارة اقتصاديا وعاجزة عن النمو فأدركت بأنه لابد من تكتلها ومن جميع النواحي لإعادة بناء اقتصادياتها ومواجهة السيطرة المفروضة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، ومواكبة مختلف التطورات الكبيرة في العلم والتكنولوجيا .من هنا تكتلت دول أوروبا الغربية في شكل سوق مشتركة سنة1957، وكانت هذه الأخيرة صورة مثلى للعديد من الاقتصاديين والسياسيين الذين اعتبروها نموذجا يحتذي به بين مجموعات دولية أخرى، ثم انتقلت ظاهرة التكتلات إلى مجموعة أخرى من الدول، فنشأت منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية، والسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى، وعمدت دول أوربا الشرقية على إنشاء منظمة " الكوميكون" أما في المنطقة العربية تم إنشاء السوق العربية المشتركة، كما نشأت أيضا اتفاقات إقليمية في المنطقة الإفريقية والمنطقة الآسيوية.

مفهوم التكتلات الاقتصادية أساس انشأ وتطور في ظل البلدان الصناعية وأصبح ينظر إلى هذه التكتلات على أنها ضرورة ملحة خاصة في مرحلة تطور القوى المنتجة التي وصلت إلى مستوى معين من التطور والتقدم وساعد في ذلك العلم والتقنية وتزايد الإنتاج والتعميق الحاصل في عملية تقسيم العمل الدولي[2].

وتزامنا مع التغيرات لتي تعرض لها الاقتصاد العالمي انطلاقا من السبعينات من القرن الماضي، والتي تمثلت في انهيار نظام "بروتنوودز"، والتحول إلى نظام الأسعار المعومة، والتقلبات الحادة في أسعار الصرف للعملات الرئيسية وارتفاع أسعار الطاقة وزيادة أزمة المديونية الخارجية في بداية الثمانينات الأمر الذي أدى إلى ظهور سياسات حمائية في الدول الصناعية، مما أثر سلبا على حرية التجارة والتدفقات السلعية خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية إلى الأسواق العالمية[3] وبعد هذه الأزمات تنامت ظاهرت التكتلات الاقتصادية في شكل ترتيبات إقليمية، والتي أصبحت من السمات البارزة في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، واشتد التنافس بين الدول، خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية، وهذا من أجل الاستحواذ والسيطرة على الأسواق الدولية والتوسع في النفاذ إليها.

[1] يسرى الجوهري، "**دراسات في جغرافيا الموارد الاقتصادية**"،نشأة المعارف الإسكندرية،مصر ، 1975 ،ص27 .

[2] منير الحمش،"**مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين، تأملات في الفكر والنمو والأزمات**"،الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع ،القاهرة 2001 ،ص129.

[3] أسامة المجدوب، "**الجات ومصر والبلدان العربية منها فانا إلى مراكش**"،ط1 ،الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1996،ص22.

الملاحظ أن التكتلات الاقتصادية التي أقيمت بعد الحرب العالمية الثانية حتى نهاية القرن العشرين، أغلبها لم يكن لها النجاح فتعثرت أمام المشاكل والخلافات، ولكن لم تقف عند حدها فتميزت بالديمومة والاستمرار في تطورها خاصة بعد اشتداد المنافسة العالمية في العقد الأخير من القرن العشرين، وأصبح من الصعب على الدول أن تدخل المنافسة منفردة، فبدأت تتجمع في كيانات اقتصادية والتي أصبحت مطلبا دوليا كنتاج لما تفرضه العولمة الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي فتسارعت الدول نحو تشكيل تكتلات اقتصادية استعدادا لدخول إلى مرحلة جديدة يحل فيها الصراع بين القوى الاقتصادية الكبرى محل الصراع بين القوى العسكرية على الساحة الدولية[1], وأصبحت هذه التكتلات تشكل خريطة للعالم والتي يمكن تجميعها فيما يلي :

- في نصف الكرة الغربي تم التوقيع على إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (ALENA) وذلك سنة 1992، وتمهد لقيام تكتل الأمريكيتين الشمالية والجنوبية، كما تم إنشاء الكثير من الترتيبات الإقليمية بين العديد من دول أمريكا اللاتينية.
- في أوربا كانت التطورات أسرع فقام الاتحاد الأوربي، الذي يعتبر من أجدر التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا، وزاد عدد الدول في عضويته حيث يضم 25 دولة، إضافة إلى تكامله النقدي واستخدام العملة الموحدة (الأورو) مع مطلع سنة 1999 ، ودخوله في اتفاقيات تجارة حرة وفي اتحاد جمركي مع تركيا، واتفاقيات مشاركة مع دول جنوب البحر المتوسط.

-في شرق آسيا حيث وقعت دول جنوب شرق آسيا اتفاق للتجارة الحرة عرف باسم (الإفتا) ،كما أنشئ في منطقة آسيا منتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادي (الأبيكAPEP).

-في المنطقة العربية والتي بدأت بمشروع السوق العربية المشتركة سنة 1964،ثم محاولة إقامة تجمعات إقليمية كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي.

وأخيرا تسعى الدول العربية إلى تحقيق منطقة تجارة حرة عربية كبرى بعد 10 سنوات انطلاقا من سنة 1998 وهي السنة التي دخلت فيها حيز التنفيذ، تهدف إلى تحقيق التحرير الكامل للتجارة البينية العربية.

[1] حميد الجميلي ":**دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليميةا لمعاصرة**"،أكاديمية الدراسات العليا والبحوث. الاقتصادية،طرابلس، 1998 ،ص20.

-أما في إفريقيا قامت ترتيبات وتكتلات إقليمية لعل أبرزها إقامة السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا(الكوميسا), التي تسعى إلى تنسيق الجهود لمواجهة ما يحدث في البيئة الاقتصادية العالمية.

ومن غير المستبعد أن تظهر تكتلات اقتصادية أخرى في مناطق جديدة من العالم وهذا لما تفرضه التحولات والتغيرات الراهنة تحت مسمى العولمة الاقتصادية.

فيمكن القول أن هذه التكتلات أصبحت أمراً واقعياً يجب التكيف والتعامل معه، كما أن التكتلات الاقتصادية تختلف باختلاف ظروف تكوينها وأهداف إقامتها, فقيام التكتل الاقتصادي في الدول النامية تختلف ظروفه الموضوعية والذاتية عن ظروف الدول المتقدمة على النمط نفسه[1].

ثانيا: مفهوم التكتل والتكامل الاقتصادي والإقليمي

1-مفهوم التكتل

يمثل التكتل الاقتصادي درجة معينة من التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا ,جغرافيا, تاريخيا ثقافيا, و اجتماعيا و التي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تنظيم تلك المصالح و زيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهة الاقتصادي ة لشعوب تلك الدول.[2]

والتكتل الاقتصادي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء فهو يعبر عن تطابق الجانب النظري مع الجانب العملي فيما يتعلق بالتكامل الاقتصادي .و يعكس الواقع العلمي أن التكتل الاقتصادي قد يأخذ اتجاهين :

[1]- يسرىالجوهري، "**دراسات في جغرافياا لموارد الاقتصادية**, مرجع سبق ذكره ,ص 27.

[2]- عبد المطلب عبد المجيد ,**السوق العربية المشتركة (الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة)** ,مجموعة النيل العربية ,ط1,مصر,2003,ص30.

الاتجاه الأول :

حيث يتشكل التكتل الاقتصادي في إطار المراحل الأربعة للتكامل الاقتصادي وهي منطقة التجارة الحرة ثم الإتحاد الجمركي ثم السوق المشتركة ثم الإتحاد الاقتصادي وهذا ما حدث للتكتل الاقتصادي الأوروبي الذي وصل إلى مرحلة الإتحاد الاقتصادي , والذي يعرف بالإتحاد الأوربي ويتسم هذا الإتحاد بالمرحلية و التجانس.

الاتجاه الثاني:

يرى أن التكتل يأخذ صورة منطقة التجارة الحرة فقط فيجمع بين دول غير متجانسة اقتصاديا كأن يجمع بين دول متقدمة و دول نامية , مثل ماحدث في التكتل الاقتصادي في أمريكا الشمالية حيث جمع بين الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و المكسيك.

وعموما يمكن القول أن التكتل الاقتصادي هدفه الوصول إلى التكامل الاقتصادي عن طريق دمج الإمكانيات الموزعة مابين مختلف الدول التي أرادت التكتل , لتكون نظاما مشتركا تتضاءل فيه القيود والحواجز الجمركية وغيرها من العوائق التي تقف في وجه التبادل التجاري , لتحصل من خلاله دول التكتل على مكاسب متنوعة من التجارة الخارجية .[1]

2- مفهوم التكامل الاقتصادي

تعود كلمة التكامل (intégration) إلى اللاتينية والتي استعملت الأول مرة عام 1620م في قاموس اكس فورد الانجليزي , والذي أورده بمعنى تجميع الأشياء كي تؤلف كلا واحد , وهذا المعنى يتفق تماما مع معنى العام لحكمة تكامل , فهي تدل على ربط أجزاء بعضها إلى بعض لتكون منها كل واحد.[2]

كما إن بعض الاقتصادي ين أحيانا حسب أسبابه وأحيانا أخرى حسب أهدافه , لهذا نرى أن مصطلح التكامل لم يحظ بإنفاق عام بين مختلف الكتاب الاقتصادي ين شأنه شأن المفاهيم و التعريفات الأخرى التي تخص العلوم الاقتصادي ة وتماشيا مع هذه الملاحظة نحاول تقديم بعض التعريفات الخاصة بمصطلح التكامل الاقتصادي التي قام بها مجموعة من رواد الفكر الاقتصادي التكاملي كما يلي :

[1]- اكرام عبد الرحيم, **التحديات المستقبلة لتكامل الاقتصاد العربي (العولمة و التكتلات الإقليمية البديلة)** , مكتبة مدبولي , ط1,مصر , 2002 , ص 42 .

[2]- نزيه عبد المقصود محمد مبروك, التكامل **الإقتصادي العربي و تحديات العولمة مع رؤية اسلامية** , دار الفكر الجامعي, الاسكندرية, مصر ,2006, ص 10.

يرى "ميردال"أن مفهوم التكامل الاقتصادي عبارة عن العملية الاجتماعية والاقتصادي ة التي بموجبها تزال جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة و تؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس على المستوى الوطني بل أيضا على المستوى الإقليمي , ويشير إلى انه من الأمثل للبلاد النامية ان تسعى إلى إيجاد التكامل الاقتصادي الكامل _الوحدة الاقتصادية _ كما يجب على الدول الصناعية و المتقدمة أن تفتح أسواقها وتزيل الحواجز و لقيود على صادرات الدول النامية وتعملي لها الحق في حماية صناعتها النامية ولقد نصح ميردال إلى وجوب التنسيق والتجانس في السياسات الاقتصادي ة بين الدول النامية لتحقيق التكامل الاقتصادي .[1]

أما تعريف "بيلابلاسا" للتكامل الاقتصادي يعتمد على قضية مناقشة التمييز أو التدخل الحكومي وعلاقتها بسياسة حرية التجارة الدولية اذ يذهب هذا الاقتصادي إلى اعتبار أن اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي يعد شرطا منطقيا ومدخلا طبيعيا لتحرير التجارة بين مجموعة الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي غير أن بيلابلاسا يذهب في تحديده إلى مفاهيم حرية التجارة الدولية إلى ابعد من كونها مجرد تجارة سلعية (التجارة الخارجية بمعناها الضيق) بحيث تحتوي على الآليات الخاصة بتحرير عناصر الإنتاج (التجارة الخارجية بمعناها الواسع إلى التجارة الدولية) وهو ما يعني إزالة كافة القيود التي تعيق انسياب رؤوس الأموال الدولية وانتقالات عنصر العمل بين الدول الداخلة فيما بينها في اتفاق تكاملي ..[2]

أما تنبرجن tinbergen فيرى أن التكامل الاقتصادية كعملية يشتمل على العديد من الجوانب التي ذكرها بلاسا، فيرى أن التكامل الاقتصادي عبارة عن إيجاد أحسن السبل الأطر العلاقات الاقتصادي ة الدولية و السعي لإزالة كافة العقبات المعوقات أمام هذا التعاون .[3]

أما الاقتصادي "هوفمان" يقول بان قيام تكامل اقتصادي لابد هي من وجود تساوي في أسعار السلع و عناصرالإنتاج في المنطقة التكاملية. [4]

يمكن إعطاء مفهوما شموليا بحيث يرى في التكامل الاقتصادي عملا إراديا من قبل دولتين أوأكثر يقوم بإزالة كافة الحواجز تدريجيا أمام المعاملات التجارية و انتقال عوامل الإنتاج فيما بينها كما انه يضمن تنسيق السياسات

[1]–فؤاد ابو ستيت, **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة** , الدار المصرية البنانية , مصر, 2004 , ص 6-7 .

[2]– سامي عفيفي حاتم ,**الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية** , الدار المصرية البنانية ,2005, ص 29 .

[3]– فؤاد ابو ستيت , مرجع نفسه , ص 7 .

[4] -yadwigaforowicz. « économie internationale .bencheim .quebeqp265 .

الاقتصادية و وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو و يبقى التكامل الاقتصادي في مفهومه الحديث عملية سياسية اقتصادية واجتماعية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة بخلق مصالح اقتصادية متبادلة و تحقيق عوائد مشتركة متناسبة من خلال خلق مزيد من التداخل بين هياكلها الاقتصادي ة و الاجتماعية و أمام تعدد المفاهيم المقدمة لمصطلح التكامل الاقتصادي يمكن القول بان التكامل الاقتصادي هو عملية إلغاء كافة الحواجز الجمركية و الغير جمركية بين مجموعة من الدول المتكاملة مع تنسيق السياسات الاقتصادية و النقدية و المالية مما يؤدي إلى خلق تكتل اقتصادي جديد يحل محل الاقتصادياتالوطنية في المنطقة التكاملية .

3-الإقليمية الاقتصادية

تعني كلمة إقليمي ذلك المفهوم الوسط الذي يتناول المعاملات التعاونية بين البلدان في منطقة معينة وهو وسيط يتخذ موقفا وسيطا بين التعاون الدولي أو العالمي من ناحية و التعاون الثنائي بين البلدان الفاعلة في النظام العالمي من ناحية أخرىأن التدويل اتجاه شامل التطور العالمي يتم عفويا بغض النظر عن طبيعة الأنظمة الاقتصادية الاجتماعية بينما الاقليمة الاقتصادية مرحلة نوعية جديدة من عملية التدويل تجري بوعي وبإدارة آخذة في الاعتبار طبيعة الأنظمة القائمة ويشكل الإقليم الجغرافي الأساس الذي يعتمد من قبل المنظمات الدولية في تقسيم بلدان العالم و إقامة منظمات الاقليمة المختلفة الإطار والقضاء الرئيسي للتكامل الاقتصادي الإقليمي و إقامة التكتلات الاقتصادية من مختلف الأشكال و الأحجام لما في ذلك التكتلات القارية التي أخذت تبرز في ظل العولمة .

ومنه يمكن تقسيم التكتلات الاقتصادية الإقليمية على اعتبار وحدة الإقليم قد امتدت إلى فضاءات واسعة إلى أربع مستويات:

_المستوى الأدنى شبه أو تحت الإقليمي: يضم الإقليم أو شبه إقليم البلدان المتجاورة التي تضم عدد محدود الأكثر تقاربا و تماثلا من الناحية الجغرافية مثل المغرب العربي و الخليج العربي ..الخ ويشكل هذا الإقليم المصغر أساس لإقامة تجمعات شبه أو تحت إقليمية.

_المستوى المتوسط الإقليمي:وهو الإقليم بالمعنى الدقيق أو المعروف ويشمل منطقة جغرافية كاملة جزء حيوي من قارة معينة مثل أمريكا الوسطى جزء من أوربا شرق آسيا إفريقيا ...وقد يتسع الإقليم بهذا المعنى يشمل منطقة أوسع مثال ذلك شرق وجنوب آسيا البلاد العربية , في آسيا وإفريقيا , الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

_المستوى الأعلى فوق إقليمي (قاري):ويشمل إطار التكتلات ما فوق الإقليمية تشمل قارات بأكملها ,الاتحاد الإفريقي,الاتحاد الأوربي ,تكتل النافتا....الخ .

_المستوى ما فوق القاري: المعنى الأوسع فان التكتلات الاقتصادية شملت فضاءات أوسع ما فوق قارية منها الفضاء الأمريكي –الأمريكي ,الفضاء الاورو-متوسطي.....الخ .

فالإقليمية تتركز عن ترابط مجموعة اقتصاديات الدول النامية أو المتقدمة (شمال-شمال,جنوب-جنوب,شمال-جنوب) سواء كانت متجاورة و متباعدة من اجل زيادة نموها الاقتصادي و تقليل من العوائق التجارية واندماجها في الاقتصاد العالمي , هي عبارة عن تطبيق عملي للأطر النظرية للتكامل الاقتصادي و هو ما يظهر في صورة تجمعات الإقليمية الاقتصادية .

فالتكامل على مستوى الأقاليم و ما بينها الاتجاه أكثر بروزا في الوقت الراهن بما يمكن أن يدعي ثورة التكتلات الإقليمية الاقتصادي ة من كل نوع و حجم .

المطلب الثاني : أهداف التكتلات الاقتصادية و خصائصها

أولا:الأهداف

تختلف أهداف التكتل الاقتصادي من الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول النامية نظرا لاختلاف الظروف و المستويات في كل منهما حيث:

1– **الأهداف بالنسبة للدول الصناعية:** الواقع أن اتجاه الدول المتقدمة نحو إنشاء المزيد من التكتلات الاقتصادية لايرجع إلى مجرد قناعة نظرية بان تحرير التجارة داخل الإطار الإقليمي يفيد جميع الأطراف وإنما يرجع إلى سباب موضوعية تتعلق بأوضاعهاالاقتصادية الذاتية داخلية و خارجية ومن اهم هذه الأهداف :

-السعي في هذا الإطارإلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الناجمة على إزالة القيود المفروضة على الأنشطةالاقتصادية القائمة حيث أن الهياكل الاقتصادي ة لهذه الدول عادة ماتتسم بالاستقرار لعقود طويلة لذا فإن تغيير هذه الهياكل استجابة للتكتل وبرامج التكتل يكون له اثر ايجابي ملموس على الأداءالاقتصادي بوجه عام.

-ان التوسع في التجارة الخارجية كفيل بتخطي المظاهر الاقتصادي ة السلبية لاسيمافي مايتعلق بالبطالة وتحسين معدل النمو الاقتصادي .[1]

2- الأهداف بالنسبة للدول النامية: إن التكتل الاقتصادي بين الدول النامية له فائدته سواء كان الاقتصاد متنافسا او متكاملا فالدول النامية تجد فائدة محققة من الاتفاقات الإقليمية سواء لإمكان التخصيص في المستقبل ام لزيادة قوتها في المفاوضات الدولية واهم أهدافها تتمثل في:

أهداف التكتل ليست هدف ديناميكي بقدر ما هو هيكلي حيث يشمل على تنمية صناعات جديدة و الحجم الأمثل للإنتاج لا يمثل هدفا نظرا لصغر هياكلها الصناعية و صغر حجم تدفق التجارة بينها.[2]

إن التكتلات الاقتصادية أصبحت إحدى سمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد وانه نظاما تجاري عالمي جديدا يهيمن على قرابة 90 % من حجم التجارة العالمية فيه وفي عالم كهذا لاستطيع الدول النامية أن تعيش لان الدفاع عن مصالحها يفرض عليها التكتل الاقتصادي .

ان كل التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي باتجاه تحرير المبادلات التجارية تشكل عامل ضغط على الدول النامية للتكتل الاقتصادي حفاظا على مصالحها وتقليلا للآثار السلبية للعولمة .[3]

3- الأهداف العامة: يمكن إيجاز أهم الأهداف التي يسعى إليهاأي تكتل اقتصادي مهما كانت طبيعته أي سواء كان بين الدول النامية في ما يلي:

-الحصول على مزايا الإنتاج الكبير وتوجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا سلميا .

-تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل.

---

[1]- محمد توفيق عبد المجيد, **العولمة و التكتلات الاقتصادية اشكالية للتناقض او التفاوض في القرن الحادي و العشرون** , دار الفكر الجامعي , الاسكندرية , مصر, 2013, ص141.

[2]- بلعور سليمان ,**التكامل الاقتصادي العربي و تحديات المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة مجلس التعاون بدول الخليج العربية (غير منشورة)** , اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير , جامعة الجزائر ,2009/2008, ص 15 .

[3]- محمد توفيق عبد المجيد ,**العولمة و التكتلات الاقتصادية** , مرجع سبق ذكره , ص 18 .

-تسهيل ودفع التنمية الاقتصادية من خلال استغلال الإمكانيات وخلق فرص جديدة للنهوض بالإنتاج و الاستثمار و التشغيل.

-الوصول إلى الاتحاد السياسي حيث يمكن أن يكون التكتل الاقتصادي ممهدا الاتحاد سياسي يوجه كأداة مشتركة للتفاوض و التشاور .[1]

ثانيا– خصائص التكتلات الاقتصادية :

تتصف التكتلات الاقتصادية بعدة خصائص يمكن إجمالها فيمايلي:

- الضخمة من حيث مواردها وإنتاجها, واتساع أسواقها الاستهلاكية والإنتاجية, وتنوع هياكلها الاقتصادية ومواردها و كثافة حجم سكانها.
- حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والاستثمار بين الدول المتكتلة .
- المنافسة الحرة بين الدول المتكتلة في المنطقة التكاملية ولها سياسة تجارية موحدة تجاه الدول الأخرى خارج نطاق التكتل.
- ارتفاع نسبة التجارة البينية من مجمل تجارتها الخارجية و هذا ما يجعلها تخفض من التبعية الاقتصادية ,أو تكون لها درجة عالية من الاستقلالية الاقتصادي ة بالنسبة للدول المتكتلة من خلال تشابك اقتصادياتها و أسواقها .
- قوتها في التفاوض على المستوى الدولي هذا للدفاع عن مصالحها ضد التكتلات الاقتصادية الأخرى , ومن ثم تكون الدول التي تنتمي إلى التكتل في موقع أفضل من ناحية المساومة او التفاوض مهما كان شكله .
- توفير مزايا و مكاسب تعجز الدولة المنفردة عن تحقيقها.
- الاستفادة من رؤوس الأموال و الأيدي العاملة الماهرة و الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المنطقة التكاملية .
- تحقيق نمو اقتصادي مستمر كنتيجة للآثار الديناميكية المتعلقة بحجم السوق وتحسين مناخ الاستثمار و زيادة المنافسة الناتجة عن فتح الأسواق .[2]

---

[1]– اكرام عبد الرحيم, **التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي (العولمة و التكتلات الاقليمية البديلة)** , مرجع سبق ذكره ,ص 64 .

[2]– عبد الوهاب رميدي ,**التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية دراسة حالة تجارب مختلفة** , اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة في العلوم الاقتصادية , فرع التخطيط ,كلية العلوم الاقتصادية , جامعة الجزائر , 2007/2006, ص 35-36 .

المطلب الثالث: مراحل التكامل الاقتصادي

أولا :مراحل التكامل الاقتصادي

يمر التكامل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر بمراحل عديدة حيث يبدأ بالتفضيل الجزئي ثم منطقة التجارة الحرة " free Trade" فالاتحاد الجمركي " custon union" ثم السوق المشتركة " Common harket" و يعتمد هذا التصنيف لمراحل التكامل الاقتصادي على الإجراءات والسياسات الاقتصادية المتبعة بين دول التكامل و ذلك حسب النظرية النيوكلاسيكية التي ترى أن اندماج الأسواق لابد وان يكون تدريجيا من خلال خمس مراحل:

1/– الترتيبات التجارية التفضيلية:

و يخفض هذا الشكل القيود على التجارة بين الدول الأعضاء المشاركة فيه أكثر من الدول غير الأعضاء وكذلك يعتبر هذا الشكل أكثر أشكال التكامل الاقتصادي رخاوة (makeloose)و أفضل مثال على هذا الشكل الكومنولث البريطاني للتفضيل التجاري الذي أسس عام 1932 على يد المملكة المتحدة و مستعمراتها السابقة .[1]

2/–منطقة التجارة الحرة:

في هذه المرحلة من مراحل التكامل تلتزم كل دولة بإلغاء كافة القيود على الواردات من الدول الأطراف وبالتالي تتمتع صادرات كل دولة بإعفاء جمركي تام في الدول الأطرافالأخرى غير الأعضاء في المنطقة دون الالتزام بتعريفة جمركية موحدة .[2]

3/–الاتحاد الجمركي:

ويمكن تجنب مشكلة استغلال أعضاء منظمة التجارة الحرة بعضهم بعض بواسطة تجارة الترانزيت بتبني ترتيبات الاتحاد الجمركي , والاتحاد الجمركي هو منطقة تجارة حرة تتميز بالتعريفات الجمركية الخارجية و القيود التجارية الأخرى الموحدة لجميع الدول الأعضاء والتي تفرضها على السلع المستوردة من بلدان الدول الغير الأعضاء في الاتحاد الجمركي , و بعبارة أخرى ان جميع الدول الأعضاء تتخذ نفس الإجراءات و القيود على الواردات القادمة من

[1]– علي عبد الفتاح ابو شرار, **الاقتصاد الدولي , نظريات وسياسات** , دار المسيرة ,ط1.ط2,ط3, عمان,2013,2010,2007,ص388.

[2]– زينب حسين عبد الله ,**الاقتصاد الدولي** ,دار الجامعة الجديدة ,2004,مصر,ص299.

الدول الغير الأعضاء ,وأشهر مثال على هذا الشكل هو الاتحاد الأوربي"EU" والذي شكل عام 1957 من المانيا الغربية , وفرنسا و ايطاليا و بلجيكا و هولندا و لوكسمبورغ.[1]

4/–السوق المشتركة:

هي مرحلة أكثر تقدما من الاتحاد الجمركي و تتضمن إلغاء على حركة عوامل الإنتاج (العمل,رأس المال) داخل السوق المشتركة بالإضافةإلى مقومات الاتحاد الجمركي المتمثلة في حرية التجارة بين الأعضاء,و السياسة التعريفية المتماثلة اتجاه الأقطار الخارجية الأخرى, و بذلك تكون الدول الأعضاء سوقا موحدة يتم في إطارها انتقال السلع و الأشخاص و رؤوس الأموال بحرية تامة و من أمثلتها السوق الأوربية المشتركة .[2]

5/–الاتحاد الاقتصادي :

ان السير في اتجاه تحقيق الاتحاد الاقتصادي يتطلب توحيد السياسات المالية و النقدية للدولة الأعضاء .ويعتبر هذا الشكل أكثرأشكال التكامل الاقتصادي تطورا او شمولية و يحتوي على جميع مزايا وصفات السوق المشتركة , فبينما لا يزال الوجود السياسي المنفصل للدول الأعضاء قائما , فان الاتحاد الاقتصادي ينشا مؤسسات عديدة تتخطى صلاحيتها الحدود القومية و تصبح قراراتها ملزمة لجميع الدول الأعضاء فان الاتحاد يصبح اتحادا نقديا أيضا "monetary union"و هذا ما حدث في الاتحاد الأوروبي حيث اعتمد اليورو ليحل محل العملات المحلية للدول الأعضاء .[3]

6/–الاندماج الاقتصادي الكامل:

وبمقتضى هذا الشكل تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء اقتصاد واحد , فإلى جانب تحقق شروط الاتحاد الاقتصادي يتعين إنشاء سلطة عليا تكون قراراتها في الشؤون الاقتصادي ة ملزمة لجميع الدول الأعضاء , وهذه هي الصورة المتحققة في ظل ما يعرف بالسوق الأوروبية المشتركة .[4]

[1]– علي عبد الفتاح ابو شرار, مرجع سبق ذكره , ص388–289.

[2]– اسيا الوافي ,**التكتلات الاقتصادية الاقليمية وحرية التجارة في اطار المنظمة العالمية للتجارة** , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستيرفي العلوم الاقتصادية , تخصص اقتصاد دولي ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير , جامعة الحاج لخضر , باتنة , ص 98.

[3]– علي عبد الفتاح ابو شرار,**الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات** , مرجع سبق ذكره , ص 389.

[4]– زينب حسين عوض الله ,**الاقتصاد الدولي** , مرجع سبق ذكره,ص 300 .

الجدول رقم (1) :مراحل التكامل الاقتصادي والمميزات المرافقة لها

المميزات / المراحل	تخفيض العوائق التجارية المتبادلة	الخلاص من العوائق التجارية المتبادلة.	عوائق تجارية خارجية موحدة.	حرية حركة عوامل الإنتاج .	تنسيق السياسات للدول الأعضاء .	**سياسة مالية ونقدية موحدة تحددها سلطة مركزية.**
اتفاقيات التجارة التفضيلية	+					
منطقة التجارة الحرة	+	+				
اتحاد جمركي	+	+	+			
سوق مشتركة	+	+	+	+		
اتحاد اقتصادي	+	+	+	+	+	
الاندماج الاقتصادي الكامل	+	+	+	+	+	+

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على ما سبق .

من خلال الجدول (1) مراحل التكتل نلاحظ أن التكتلات الاقتصادية تتخطى عددا من المراحل حتى تصل في النهاية إلى مرحلة التكامل الاقتصادي ، كما أن هناك بعض التكتلات قد لا تهدف إلى تحقيق عملية التكامل الاقتصادي الكامل ، و تكتفي بمرحلة أو مرحلتين فقط ، و على الرغم من عدم وجود اتفاق بين الاقتصادي ين حول ترتيب هذه المراحل، إلا أن التجربة العملية توضح أن هذا الترتيب تقوم به معظم التكتلات و الاتحادات الناجحة ، ولا سيمل الإتحاد الأوروبي الأبرز.

المبحث الثاني:مزايا ومقومات التكامل الاقتصادي و مشاكله .

لقد تناولت العديد من الدراسات موضوع التكامل نظرا لأهميته في حل المشكلات الاقتصادي ة و السياسية بين الدول , لذا فقد أولت هذه الدراسات حيزا وافرا في محاولة منها لوضع إطار نظري , حيث تباينت النظريات الفكرية التى تراوحت بين النظرية الاتحادية والوظيفية التي تحولت بعد الحرب العالمية الثانية إلى النظرية الوظيفية الجديدة أو الحديثة.

المطلب الأول: مقومات التكامل الاقتصادي " شروطه "

يرى بعض الاقتصادي ين ان التكامل يعني أساساإنشاء كيان اقتصادي جديد و مجال للتضامن الحقيقي و أن تحقيقه يتطلب توفر عدة شروط يجملها روبرت ارباس فيمايلي:

- وجود روابط توحد بين عناصر مختلفة لمجموعة واحدة على الصعيد الجغرافي و صعيد المعلومات و المستوى الوظيفي اوالتقني .
- التنسيق بين البرامج الاقتصادية او السعي إلى تحقيق التماسك بين هذه البرامج على مستوى المجموعة المعينة او المقصود بذلك هو أن تلتقي الإطراف المعينة حول أهداف معينة وان يكون هناك قدر كاف من التماسك بين هذه الأهداف .
- التجانس الجغرافي و التاريخي والديموغرافي والثقافي وتجانس الهياكل الاجتماعية للمجال الذي يراد دمجه.
- التأكد من مسالة تجانس الاقتصاديات المندمجة و على ضرورة التوازن من حيث النمو بين الأمم المندمجة.
- كل هذا يعني ان دمج مجموعة من الدول المختلفة اقتصاديا مع دول نامية و قوية اقتصاديا سيعرقل لا محالة تطور وتيرة التكامل ,وهذا ما يؤكده "اندري مارشال " في كتابه " أوربا المتضامنة" قائلا يجب في البداية ان تكون الاقتصاديات ذات مستوى متشابه من حيث التنمية ضامنة للسكان مستويات متقاربة للعيش , فهذا شرط أولي لكي تكون الوحدة حافزا للجميع , وفي حالة المعاكسة ستكون أمام وحدة إمبراطورية. (كما هو الشأن للإمبراطورية الاستعمارية) التي تسير طبقا لمصالح الأمة المهيمنة, فالجميع بين اقتصاديات متفاوتة من حيث النمو لن يؤدي الا إلى مضاعفة عدم التوازن , إذا سيزداد مسلسل التفقير بالنسبة للاقتصاد المتأخر , كما سيتضاعف مسلسل تراكم التقدم و الغنى بالنسبة للاقتصاد المتقدم.[1]

[1] صبيحة بخوش,**اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية** ,1989-2007 ,دار الحامد, عمان الأردن، 2010, ص58-59.

ثالثا: مزايا التكامل الاقتصادي

1 /– تقسيم العمل بين الدول المتكاملة: من أهم ما ينتج عن قيام التكامل الاقتصادي هو تقسيم العمل بين الدول المتكاملة , على أساس من التخصص على مستوى الإقليم, حيث تقوم كل دولة من الدول بإنتاج السلعة التي تتميز في إنتاجها بميزة نسبية, و هذا يؤدي إلى قصر الإنتاج على المنتجين الذين يتمتعون بالكفاءة الإنتاجية العالمية , مما يزيد من أرباح هؤلاء المنتجين نظرا لإلغاء الحواجز الجمركية بين الدول المتكاملة هذا من جانب, ومن جانب آخر تتحقق مصلحة المستهلك حيث يحصل على السلعة ذات جودة عالية و بأقل سعر كونها منتجة داخل السوق الموحد بأقل تكلفة.

2/– **اتساع حجم السوق وإقامة المشروعات الإنتاجية الكبيرة** :كذلك ينتج عن قيام التكامل الاقتصادي اتساع نطاق السوق في الدول المتكاملة , و اتساع حجم السوق يسمح بتحقيق وفرات الإنتاج الكبير, ويقصد بها ما يتحقق بفضل اتساع نطاق الإنتاج من تخفيض تكاليف الإنتاج والرفع من مستوى الكفاءة الإنتاجية حيث انه باستيعابه لكميات متزايدة من الإنتاج يسمح بإقامة صناعات جديدة ذات حجم اقتصادي كبير تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية, مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف لإنتاجها , وبالتالي انخفاض أسعار هذه المنتجات مما يساهم في زيادة تسويقها تجاريا في الدول الداخلة في التكامل .[1]

3/– **تخفيف العبء على ميزان المدفوعات**:تقوم الدول المتكاملة اقتصاديا بزيادة التبادل التجاري فيما بينها او تخفض من وارداتها من العالم الخارجي وبذلك تعوض زيادة التبادل التجاري بين الدول المتكاملة عن الحاجة إلىالاستيراد من العالم الخارجي بعملات أجنبية , وهذا ما يؤدي إلى تخفيف العبء على موازين مدفوعاتها.[2]

4/– **ارتفاع معدل النمو الاقتصادي** :يؤدي التكامل الاقتصادي بصفة عامة إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي , و ذلك كنتيجة طبيعية لزيادة الاستثمار وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة ,سيؤدي إلى زيادة الحافز على الاستثمار مما يفتح مجالا أوسع لجذب رؤوس الأموال الأجنبيةإلى داخل المنطقة التكاملية , بهدف تحقيق الربح عن طريق توظيف هذه الأموال في إنتاج السلع المطلوبة , وبالتالي تصبح الفرصة مهيأة لدخول مستثمرين أجانب في مجال الاستثمار في الطاقات الإنتاجية و إقامة المشاريع الكبرى داخل التكامل ,هذا وفضلا عن أن التكامل يعمل على تشجيع ظاهرة التخصص الإقليم ي في الإنتاج , وتحرير حركة انتقال و توطن رؤوس الأموال داخل المنطقة التكاملية

[1]- مبروك نزيه عبد المقصود ,**التكامل الاقتصادي العربي و تحديات العولمة مع رؤية اسلامية ,** مرجع سبق ذكره ,ص31-32.
[2]- كامل بكري ,**الاقتصاد الدولي** , ص48-49.

حيث –استغلال موارده جديدة في الزراعة والصناعة والخدمات وغيرها, ولهذا يتوقع من التكامل الاقتصادي تسهيل عملية تكوين رأس المال و زيادة معدل النمو الاقتصادي .

5/– زيادة القوة التفاوضية:

من مزايا التكامل الاقتصادي انه يمنح الدول المتكاملة من القوة ما يجعلها قادرة على المساومة لتحقيق مصالحها , فالتكامل الاقتصادي يؤدي إلى تحكم الدول الأعضاء مجتمعين في نسبة من التجارة الدولية اكبر من تلك التي تتحكم فيها كل دولة على حدى ويترتب على زيادة قدرة المساومة , تحسين و كفاءة التبادل التجاري مع العالم الخارجي حيث تستطيع دول التكامل الحصول على واردات بأسعار اقل , كما يمكنها ان ترفع من أسعار صادراتها نظرا لانعدام المنافسة فيما بينها في الأسواق الخارجية , الأمر الذي يجعل مبادلاتها التجارية في وضع أفضل .

6/– خلق فرص للعمالة و الاستفادة من مهاراتها :

لا شك ان ما يترتب على التكامل الاقتصادي من اتساع حجم السوق و زيادة الاستثمارات المحلية و الأجنبية , سيؤدي إلى خلق فرص للعمالة داخل الدول المتكاملة في شتى الميادين, من جهة أخرى فان التكامل الاقتصادي يعمل على تطبيق مبادئ تقسيم العمل ,و هكذا كفيل بإظهار مهارات و قدرات اليد العاملة, و بالتالي يسمح بتنميتها و الاستفادة منها بالشكل الأمثل .[1]

المطلب الثاني : مشاكل التكامل الاقتصادي و آثاره

أولا: آثار التكامل الاقتصادي

تعرف الآثار الخاصة بتحويل التجارة وخلق التجارة بالآثار الساكنة (الستاتيكية) للتكامل الاقتصادي ولكن هناك مجموعة أخرى من الآثار الجمركية التي يغلقها التكامل الاقتصادي نذكر منها:

1/– أن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى تخفيض أو إزالة الحواجز التجارية وبذلك يسمح بظروف أكثر تنافسية مما يلغي المراكز الاحتكارية التي كانت قائمة قبل إقامة الإتحاد الجمركي.

2/– أن التكامل الاقتصادي يتيح فرص التحول في أسواق كبيرة في إطار الإتحاد الجمركي وهو ما يشجع على زيادة الإنتاج ويساهم في تزايد غلة الحجم التي تنتج عن انخفاض تكلفة المدخلات المستوردة .

3/– قد يخلق التكامل الاقتصادي لتخصص في نوع معين من نفس المنتج وهو ما يعرف بتجارة الصناعة الواحد ، حيث تصبح الدول مصدرة ومستوردة لأصناف مختلفة لنفس المنتج كأن نقوم أحد الدول بتصدير سيارات الركوب ذات السعة اللترية المنخفضة وفي نفس الوقت تستورد السيارات ذات السعة اللترية الكبيرة .

[1]– مبروك نزيه ,مرجع سابق ذكره ص 33-36 .

4/- وقد يشجع أيضا التكامل الاقتصادي تدفق الإستثمارت بين الدول داخل الإتحاد الجمركي أو حتى من خارج الإتحاد حيث ترغب الدول غير الأعضاء في ضمان قدر من المكاسب المحققة في إطار الإتحاد الجمركي وفي نفس الوقت حتى يتفادوا استبعادهم من حق الاستثمار في داخل الإتحاد بفعل القيود الجمركية التي يضعها الإتحاد على الدول كافة غير الأعضاء .

5/- أخيراً فإن التكامل الاقتصادي في صورة الأسواق المشتركة قد يحقق مكاسب ديناميكية تتمثل في حرية حركة عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء في السوق مما يحقق إعادة توزيع أفضل للموارد من المناطق التي تعاني فائض في بعض عناصر الإنتاج إلى المناطق التي تعاني عجز في تلك العناصر مما يساهم في ارتفاع عوائدها و زيادة إنتاجيتها.[1]

ثانيا: مشاكل التكامل الاقتصادي

لا يخلو أي تكامل اقتصادي من مشاكل لعل أبرزها يتمثل في:

1/- مشكلة التعريفة الجمركية:

وتقصد بذلك التعريفة الجمركية المطبقة من قبل الدول الأطراف في العملية التكاملية علىوارداتها من الدول الأجنبية (تعريفة موحدة) و كثيرا ما تخلق بعض المشاكل لبعض الدول و لذلك وجب التوفيق بين مصالح هذه الدول و ذلك بـ :

- بالنسبة للدول التي كانت تعريفتها الأصلية أعلى من التعريفة المقترحة (أي التعريفة الموحدة), يمكن إعفائها مؤقتاً من وجوب تخفيض تعريفاتها على بعض السلع و الموارد الأجنبية التي يحتمل أن تنافس الإنتاجالمحلي من إلزامها بالقيام بتخفيضات تدريجية فيما بعد.
- بالنسبة للدول التي كانت تعريفتها أقل من التعريفة الموحدة يمكن إعفائها مؤقتاً من إلزامية رفع تعريفاتها على بعض السلع المستوردة من الخارج بشرط أن تكون هذه الموارد لازمة الإنتاج المحلي من إلزامها بالقيام برفعها تدريجياً.[2]

2/- مشكلة الحماية الجمركية:

اختلاف درجة نمو اقتصاديات الدول الأعضاء في التكامل,واختلاف ظروف المشاريع الإنتاجية تؤدي إلى اختلاف درجة الحماية الجمركية القائمة في دولة عضو , و بالتالي يصعب التخلي عن الحماية في دولة ما , و هذا

[1]- جمال الدين برقوق, مصطفي يوسف, **الاقتصاد الدولي**, دار الحامد للنشر والتوزيع , عمان الاردن , ط1, 2006, ص371-372 .

[2]- صبيحة بخوش , مرجع سبق ذكره, ص69.

يرجع لمشكل المنافسة التي تأتي من مشاريع الدول الأخرى , وخاصة التي تنتج بتكاليف أقل قد تِؤدي إلى انهيار مشاريع تنسيق السياسات الاقتصادية .

و من أهم الشروط الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي هو تنسيق السياسات الاقتصادي ة القومية (المالية , النقدية) , و هذا كما رأيناه سابقاً .

فوجود مثلاً أسعار الضرائب في المنطقة التكاملية قد يؤدي إلى تقليل إيرادات بعض الدول الأعضاء و العكس للبعض الآخر, يؤدي إلى تسرب أنواع الضرائب في الدول الأعضاء توحيداً كاملاً , بل يكتفي بتوحيد بعض أنواع الضرائب التي له مساس مباشر بالإنتاج , مثل ضرائب الاستهلاك و الإنتاج و غيرها , و هذا ما حدث فعلا بين بلجيكا و هولندا و لوكسمبورغ عند بدء تكوين إتحاد البينيلوكس سنة 1948 كما أن عدم إتباع سياسات موحدة تجاه الدول الأخرى . يؤدي إلى حدوث انحرافات في التجارة و الإنتاج و الاستثمار , و ما ينجم عنه ذلك من خفض الكفاءات الإنتاجية, لاستخدام الموارد و زيادات النفقات الإنتاجية .[1]

3/– مشكلة توزيع إيرادات الجمارك:

من المعروف أن إيرادات الجمارك تشكل مصدراً من مصادر دخل خزينة أي دولة , و بما أن التكامل يتطلب إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء فيه, وكذا فرض تعريفة موحدة على الواردات الأجنبية , فإن إيرادات الجمارك تقسم على كل الدول الأعضاء وحسب الطريقة المتفق عليها سواء حسب نسبة السكان أو كل دولة تأخذ إيرادات الجمارك الخاصة بها أو على أساس ما يستهلك من السلع المستوردة.[2]

4/– مشكلة تنسيق السياسات الاقتصادية:

يعتبر تنسيق السياسات الاقتصادية من الأسس البارزة للتكتل الاقتصادي, لكن تحقيق هذا التنسيق قد يصطدم ببعض المشاكل, و أهمها توحيد الضرائب مثل التي قد تقلل من إيرادات بعض الدول الأعضاء ولهذا لابد من وضع آليات لتحقيق تنسيق السياسات الاقتصادية دون التأثير على اقتصاديات الدول الأعضاء تأثيراً بالغاً.

إن هذه المشاكل يمكن أن تظهر بالخصوص في بداية مشروع التكتل, وبمرور الزمن يمكن أن يسود التعايش وتختفي تلك المشاكل والعقبات, و من هذا المنطق قسم التكامل إلى مراحل و خطوات تجعل من عملية الاندماج

[1]– عبد الوهاب رميدي, مرجع سبق ذكره , ص 55.

[2]– صبيحة بخوش ,مرجع سبق ذكره , ص 70.

التام تتحقق تدريجياً , وبالتالي على كل تكامل أن يتبع هذه المراحل و الخطوات حتى يصل بمشروعه التكاملي إلى درجة متقدمة تتحقق من خلالها الأهداف , و تكتسب المزايا و تضم حل المشاكل و العقبات .

خلاصة الفصل:

احتل موضوع التكامل الاقتصادي بمختلف أشكاله أو صوره مكانة بارزة في الأدبيات الاقتصادية الحديثة،بعدما أدركت دول العالم المختلفة أهمية وضرورة التعاون الاقتصادي فيما بينها، وذلك لمواجهة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية لتعزيز واستغل الجميع إمكانياتها المادية والبشرية والتقنية المتوافرة لديها،تضمن لها نوعا من الاستغلال الأمثل لمواردها والاكتفاء الذاتي والتغلب على انعدام المزايا المترتبة عن صغر حجم الاقتصاديات المكونة للتكامل وغيرها.

ولا يقوم التكامل الاقتصادي بين الدول إلا بتوافر شروط، ومقومات ودوافع تعزز كيانه.

كان التكتل الاقتصادي مجرد انفتاح تجاه تجارة السلع أو بصيغته التقليدية، أصبح في ظل تزايد ظاهرة العولمة في عقد الثمانينات والتسعينات منا لقرن الماضي يشمل أيضا التجارة في الخدمات، والعمالة، وحركة تنقل رأس المال، وتكامل الأسواق المالية، فأخذ صيغة جديدة تختلف عما كان سائد من قبل، فظهرت تكتلات اقتصادية جديدة كاتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا)، إلى جانب تفعيل تكتلات اقتصادية قائمة سابقا بما يستجيب مع تحديات القرن الواحد والعشرين ومن أبرزها الاتحاد الأوروبي.

الفصل الثاني

الاتحاد الأوروبي والمبادلات التجارية البينية

تمهيد

تعد التجربة الأوروبية إحدى نماذج التجمعات الإقليمية و العالمية و من أهمها أقواها، والتي شقت طريقها بخطى ثابتة نحو هدفها، ونجاحها في تحقيق وحدة أوروبا اقتصاديا و نقديا في إطار ما أصطلح عليه بـ "الاتحاد الأوروبي "، و قد أعطى هذا النجاح التجربة الأوروبية ثقلا دوليا متزايدا باعتبار أن التحقق يشكل حجز الزاوية في تحقيق مكاسب إستراتيجية في المسار المستقبلي للاقتصاد العالمي، لكن هذا النجاح لم يأتي سدى بل كان نتيجة عمل مضني في سبيل تحقيق الغايات المؤطرة، إذ واجه الاتحاد على طول مسيرته التكاملية جملة تحديات كانت تحول دون وصوله للهدف الأسمى.

وقد قمنا بتخصيص هذا الفصل لإعطاء نظرة عامة حول الإتحاد الأوروبي ، و أهم النجاحات التي كللت مسيرته الطويلة، مع عرض لأهم الدراسات الوصفية للتجارة البينية الداخلية و الخارجية و فقا للمبحثين التالية :

المبحث الأول: نظرة عامة حول الإتحاد الأوروبي .

المبحث الثاني: التبادلات التجارية البينية الداخلية و الخارجية للإتحاد الأوروبي.

المبحث الأول: الإتحاد الأوروبي

يعتبر قيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية،التَّرجمة العملية والتطبيقية للإطار النظري للتكامل الاقتصادي ، ولذلك نتناول في هذا المبحث إحدى التكتلات الاقتصادية الرائدة في العالم، وهي تجربة الإتحاد الأوروبي باعتباره تكامل اقتصاديا للدولة المتقدمة.

المطلب الأول :الإتحاد الأوربي النشأة و مراحل التطور

يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم في الوقت الحاضر، وأكثرها تطورا، فقد تعدى هذا التكتل مرحلة منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة إلى أن وصل إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي والنقدي،ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى أهم مراحل تطور وتوسع الاتحاد الأوروبي.

أولا: مراحل التطور

شهد النصف الأخير من القرن التاسع عشر تعثر خطى الدول الأوروبية لإقامة سوق مشتركة و اتحاد اقتصادي، إذ أثرت العديد من المشاكل مع تباطؤ عجلة النمو الاقتصادي المصحوب بالبطالة المرتفعة على الدول الأعضاء[1]، و التي تحولت إلى إتباع سياسات حالت دون حدوث أي تقدم أكثر نحو الوحدة، و بحلول منتصف الثمانينات بات فعليا إصابة السوق المشتركة بالجمود مع إمكانية الانهيار.في حالما لم تلغى الحواجز المتبقية على التجارة وانتقال عوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء ، وبعد ثبوت فقدان السوق المشتركة للقدرة التنافسية الدولية كان لزاما تحرك الدول.[2]

التفكير في تبني رؤية مشتركة يتمثل مضمونها في ضرورة إقامة سوق أوروبية مشتركة موحدة لأصل الدفع بعجلة النمو الاقتصادي داخل الاقتصادي الأوروبي و النهوض بقدرته التنافسية في مواجهة باقي دول العالم.[3]

وبتاريخ جوان 1985 قامت المفوضية الأوروبية بإعداد برنامج متكامل يستهدف خلق السوق الموحدة والذي حدد الإجراءات اللازمة لإلغاء الحواجز المادية و الضريبية و التقنية قبل عام 1992 و ربط إقامة السوق الداخلية مع زيادة الأموال المخصصة للسوق و ذلك في إطار ما أصطلح عليه " الكتاب الأبيض[4]" و في2-3

[1] كامل بكري، **الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل**،مرجع سابق ،ص 185-186.

[2] تتكون مجموعة الدول الأوروبية التي أعلنت اتحادها عام 1985 من 12 دولة وهي : ألمانيا الغربية، فرنسا،إنجلترا، إيرلن،دا إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبور غ، البرتغال، إسبانيا واليونان،) أنظر : محمد حافظ عبده الرهوان: العلاقات الاقتصادية الدولية، د ط، الدار الجامعية، القاهرة، 1999، ص 321).

[3] عبد المطلب عبد الحميد : **اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى االكويز**، ط1 ، الدارالجامعية، مصر، 2006 ، ص76.

[4] هو برنامج شامل يسعى لخلق إطار اقتصادي موحد، والبحث في العوائق الحائلة دون قيام سوق موحدة وقد أشار هذا الكتاب إلى 03 أنواع من القيود وهي : القيود المادية، الفنية المالية، ويستدعي إلغاء هذه القيود تنفيذ إجراءات حددها هذا الكتاب ب 300 إجراء تم تخفيضها إلى 282 إجراء(انظر : كامل بكري، مرجع سابق ،ص 186.)

ديسمبر 1985 وافق المجلس الأوروبي على إصلاح اتفاقيات المجموعة الأوروبية بالبدء في إلغاء مراقبة الأشخاص على داخل المجموعة الأوروبية إلغاء طرديا[1] .

وفي 1 جانفي 1986 تم توقيع الوثيقة الأوروبية للوحدة في لاهاي و التي تشكل أول تعديل الاتفاقية روما والتي أصبحت سارية المفعول اعتبارا من أول جويلية 1987 حيث منحت هذه الأخيرة المجموعة الأوروبية صلاحيات موسعة وأسلوبا فعالا لاتخاذ القرار، وبالتالي تحصل البرلمان الأوروبي على حق المشاركة في سن التشريعات المتعلقة بالسوق الداخلية.

وبعد الشروع في العمل على إزالة العوائق التجارية المصطنعة لتسهيل انتقال البضائع و الأموال و الأشخاص و الخدمات والعمل بحرية دون قيود في أي دولة من الدول الأعضاء، بدءا بإصدار جوازات السفر الأوروبية،و إن كانت من الناحية القانونية، هذه المجموعة تعمل بصورة منفردة حينا إلى حين، فإنها تعتبر بمثابة منظمة واحدة يمكن مقارنتها بالمنظمات الدولية ولعل تأسيسها إعلان عن ميلاد المجموعة الأوروبية، لكونها تتمتع بسلطات سيادية منفصلة عن سيادة الدول الأعضاء، و بهذا تكون المجموعة الأوروبية قد قدمت دعما لتوحيد أوروبا .[2]

دائما في إطار الوحدة نجد أن الإتحاد النقدي في كونه ترتيب رسمي بين أعضاء الإتحاد الأوروبي إما لتثبيت أسعار صرفها المتبادلة أو استخدام عملة مشتركة، ضف إلى ذلك أنه عقب انهيار النظام النقدي الدولي في 1971 اتفقت دول الإتحاد على المحافظة على أسعار صرف مستقرة بين عملاتها و منع التقلبات، حيث سمي هذا الترتيب ب " الثعبان الأوروبي داخل النفق"، لأن عملات السوق كانت تعوم كمجموعة ضد العملات الخارجية مثل الدولار، لكن بحلول سنة 1978 انهار نظام الثعبان أين بدأ جهد جديد لتحقيق تعاون نقدي في عام 1979 مع إنشاء نظام النقد الأوروبي[3] ،وذلك لتحقيق الدول الأوروبية استقرارا في صرف عملاتها الوطنية، كما تم وضع وحدة النقد الأوروبي[4]ECU إذ يحتوي هذا النظام على ثلاث أجزاء مترابطة أولها التزام الأعضاء بمنح تحركات أكثر من 2.25%حول سعر التعادل الثنائية مع الدول الأخرى الأعضاء، ثانيها صندوق نقد أوروبي للتعاون النقدي الذي تخصص وحدات عملة أوروبية للبنوك المركزية للأعضاء في مقابل% 20 من الحيازات الذهبية والدولارية لتلك البنوك و ثالثهما تقديم تسهيلات ائتمانية للتمويل التعويضي لعجوزات ميزان المدفوعات للدول الأعضاء . [5]

لتوحيد أشمل وأدق تم في11، 2فيفري 1988م اتفاق رؤساء الدول والحكومات على الإصلاحات البنيوية والزراعية وحل مشاكل الإنتاج الزراعي، و التقليل من الفوارق الاجتماعية والإقليمية، و بتاريخ 26-27فيفري 1989 ثم في

---

[1] عبد المطلب: **الاقتصادي العالمي الآليات –الخصائص – الأبعاد**، ط1، مكتبة النهضة المصرية، مصر،1998، ص104 .

[2] محسن الندوي : **تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة**، ط1 ، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2011، ص 328-329 .

[3] كامل بكري ،**الإقتصاد الدولي** :مرجع سابق، ص187 .

[4] وحدة حسابية عبارة عن لعملات دول الاتحاد عدا الجنيه الإسترليني والليرة 3- ECU الإيكو سلسلة من الأوزان النسبية الإيطالية بقيمة مساهمة كل عملة في الدخل القومي والتجارة الخارجية لكل دولة، ويتم تحديد علاقة كل عملة من عملات الدول الأعضاء بوحدة النقد الأوروبي) أنظر : سمير صارم : مرجع سابق، ص82 .

[5] عثمان أبو حرب : **الاقتصاد الدولي**، ط1 ، دار أسامة، الأردن، 2008 ، ص159 .

8- 9ديسمبر 1989 اتفق المجلس الأوروبي على خطوات ملزمة بلا عودة عنها في إيجاد الوحدة الاقتصادية والنقدية لتحقيق تقدم نحو وحدة اقتصادية و مالية للسوق الأوروبية .

معاهدة ماستريخت:

جاءت معاهدة كتعديل جوهري لمعاهدة روما و التي تم التوقيع عليها في اجتماع المجلس الأوروبي بمدينة ماستريخت الهولندية بتاريخ 11 ديسمبر 1991[1] و خلالها تم الاتفاق على تحويل السوق المشتركة من مجموعة اقتصادية إلى وحدة سياسية ذات عملة واحدة و بالتالي فإن معاهدة ماستريخت و اتفاقيه الوحدة الأوروبية أسفرت عن اتفاق رؤساء و حكومات المجموعة على تكثيف أواصر التعاون بين الشعوب المعنية، بل امتدت بنود الاتفاقية لتشمل الجوانب الاقتصادية و المالية و الأمنية،و إلى السياسة الخارجية، و بذلك يكون قد تم في قمة المجموعة الأوروبية هذه التوصل إلى اتفاق بشأن الوحدة الأوروبية الاقتصادية و النقدية، و بشأن الإتحاد السياسي، و بالتالي فإن تاريخ عقد هذه الاتفاقية بات يعد منعطفا تاريخيا لعلاقات تعاون نما تدريجيا على مدى العقود الأربعة الماضية.[2]

و يمكننا القول بأن اجتماع ماستريخت الاجتماع الذي نتجت عنه اتفاقيه الاتحاد الأوروبي.

و التي وقع عليها من قبل قادة الدول الأوروبية بتاريخ 7 فيفري 1992 ، و أصبحت سارية المفعول منذ 01نوفمبر 1993 ، و ذلك بعد الاستفتاء الشعبي عليها بعض الدول الأعضاء[3] .

و قد حددت اتفاقيه ماستريخت ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الأوروبية الكاملة و تتمثل في:

المرحلة الأولى:(1990-1994) و تهدف إلى تحرير عمليات الدفع وحركة رؤوس الأموال الدول الأعضاء بالإضافة إلى زيادة التعاون بين الهيئات العامة و مزيد من التطابق في السياسة الاقتصادية و التعاون بين البنوك المركزية و الوطنية داخل المجموعة الأوروبية.

المرحلة الثانية: (1995-1998) و تهدف إلى استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة من قبل جميع الأعضاء و التخلي عن سد العجز في الموازنات الحكومية عن طريق التعديل، و تقسيم أداء اقتصاديات الدول الأعضاء، و التأكد من استعدادها للدخول في المرحلة الثالثة بعد تحقيق جملة من الشروط كأن لا يزيد معدل التضخم عن % 1.5 من معدل التضخم في أكثر ثلاث دول تضخما في الإتحاد الأوروبي بالإضافة إلى عدم زيادة سعر الفائدة للقروض طويلة الأجل عن % 2 بالنسبة لمتوسط سعر الفائدة في أقل ثلاث دول في الإتحاد من حيث معدلات التضخم، و أن تحرك أسعار الصرف بدون انحرافات عن الأهداف الموضوعة، و تطبيق سياسة الإصلاح المالي بحيث لا يزيد العجز في الموازنة العامة للدول عن % 3 من الناتج المحلي الإجمالي و ألا تزيد قيمة الدين العام عن % 60 من هذا الناتج .[4]

---

[1] سالم نونغي النجفي وآخرون :**الاقتصاديات العربية وتناقضات السوق والتنمية**، ط1 ، مركز دراسات الوحدة .العربية، لبنان، ص 165.

[2] سمير صارم :**اليورو**، ط1 ، دار الفكر المعاصر، لبنان،1999، ص 165.

[3] محسن الندوي: **تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة** ، مرجع سابق، ص 329.

[4] عبد المطلب عبد الحميد :**النظام الاقتصادي العالمي الجديد**... ، مرجع سابق، ص124 .

–المرحلة الثالثة (1999–2002): وتهدف إلى إنشاء البنك المركزي الأوروبي و الذي يقوم برسم السياسة النقدية للسوق الأوروبية إو صدار العملة الموحدة على أن يبدأ برأسمال قدره 4 مليار إيكو وتبلغ حصة ألمانيا25% .

و من خلال هذه المراحل نلاحظ أن التكتل الاقتصادي الأوروبي يتأهب للدخول في استكمال مرحلة الاندماج الاقتصادي الكامل بإقامة الوحدة النقدية الأوروبية، او قإمة البنك المركزي الأوروبي و السعي إلى إصدار العملة الأوروبية الواحدة الموحدة[1] .

وكون اتفاقية ماستريخت أدخلت تعديلات جوهرية على معاهدة روما فقد تضمنت في طياتها عدة مستجدات وهي:

1–إنهاء عملية تقسيم القارة الأوروبية و بنار أوروبا الجديدة.

2–انها وسعت اختصاصات المجموعة الأوروبية لتشمل التربية و الصحة و حماية المستهلك ....الخ.

3–السعي لتعزيز التعاون في حقل السياسة الاقتصادية و ذلك بإنشاء إتحاد اقتصادي

و نقدي و ذلك على عدة مراحل تنتهي بإقامة البنك المركزي الأوروبي سنة 1999 ليتحكم في إصدار العملة الموحدة اليورو و حددت شروط الانضمام إلى هذه الوحدة.

4–الوصول بأداء المؤسسات إلى أعلى مستوى عن طريق خلق تنظيمي موحد[2] .

5–المواطنة المشتركة.

6–تنفيذ سياسات خارجية مشتركة و خلق إتحاد وثيق بين الأوروبيين.

7–السعي لإقامة اتحاد فيدرالي يضم 450 مليون نسمة و هم عدد سكان المجموعة مع التوسع الجديد الذي شهده الإتحاد يوم 1 ماي2004 .

8–التقرير الكامل لحركة السلع و الخدمات أو إلغاء كافة الحواجز فيما بين الدول الأعضاء[3] و إلى جانب هذا يجب الإشارة إلى نقطة جد مهمة و هي أنه حتى تكو ن معاهدة ماستريخت نافذة المفعول يتعين التصديق عليها بواسطة جميع الدول الأعضاء لكن في الوقت الذي كان من المتوقع أنه سيتم المصادقة عليها بدون صعوبة و تصبح نافذة المفعول مع بداية 1993 م و لكن حدثت هناك مشاكل حالت دون حدوث ذلك[4] و من العوائق التي حصلت ما يلي:

–رفض شعب الدانمارك لمعاهدة ماستريخت التي تنظم إجراءات الوحدة السياسية و الاقتصادية.

–موافقة شعب فرنسا على المعاهدة إلا أنها أشبه بالرفض، حيث وافق عليها % 50.5 و رفضها49.5 %من الشعب الفرنسي.

[1] كامل بكري :**الإقتصاد الدولي**، مرجع سابق، ص 189.

[2] هشام صاغور : **السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط**، الطبعة1 ، مكتبة الوفاء القانونية،مصر 2010 ، ص59–60.

[3] عبد المطلب عبد الحميد : **اقتصاديات المشاركة** .... ،مرجع سابق، ص78 –79.

[4] كامل بكري :**الإقتصاد الدولي**، مرجع سابق، ص 189.

-النزعات الوطنية لدى بعض شعوب أوروبا الرافضة لذوبان بلادها في أوروبا الجديدة، و لكن رغم هذه النكسات إلا انه و قبيل مطلع عام 1994 م كانت قد حققت بعض الخطى الإيجابية في سبيل تنفيذ ماستريخت و هكذا شهد عام 1994 م قيام سوق أوروبية موحدة ليبدأ عصر أوروبا الموحدة أو ما يعرف باسم الإتحاد الأوروبي الذي يضم الاثني عشرة [1] وذلك حين وضعت دول المجموعة مواصفات موحدة للسلع الاستهلاكي، و سمحت بتنقل رعاياها دون الحاجة إلى تصاريح أو تأشيرات، و سمحت للمؤسسات المصرفية و الشركات بأن تفتح فروعا لها في أي دولة من المجموعة من دون استخراج تصاريح لممارسة أعمالها، كما ألغت بعض الدول الحواجز الجمركية بينها و بين بقية دول المجموعة الأوروبية[2] .

معاهدة أمستردام 1997 :

رافق وضع اتفاقية ماستريخت جدول زمني للوحدة الاقتصادية و النقدية و سياسات تغطي القضايا الاجتماعية و حثت على بدء إجراءات تمكين دول أوروبا الشرقية من الانضمام للإتحاد الأوروبي لكن نجد الشخصيات الأكثر فدرالية في الحكومات رأت أن هذه المعاهدة لم تقطع شوطا كافيا لأنهم كانوا يريدون إضفاء مزيد من الفاعلية و الديمقراطية على الإتحاد في ظل الإصلاحات النقدية الجديدة الحاسمة، و التوقعات بمزيد من التوسع لذا تلا معاهدة ماستريخت.

عام 1992 مؤتمر حكومي دولي آخر تمخض عنه معاهدة أمستردام التي وقعت في تاريخ 2 نوفمبر 1997 و التي دخلت حيز التنفيذ في 1999 م[3] .

حين تمثل هذه المعاهدة تحدثت اتفاقية ماستريخت للتحضير لتوسعة الإتحاد الأوروبي كي يضم كل من دول أوروبا الشرقية كما أنها عززت " الفصل الاجتماعي [4]"بالاتفاقية الذي تضمن قانونا حول التوظيف و التمييز[5] .

كما نصت على إنشاء منطقة للأمن و الحماية و العدالة فيما تم فيها تسهيل حرية الحركة و الانتقال و تعزيز التعاون القضائي و الأمني و الرقابة على الحدود الخارجية للدول الأعضاء.

- نصت على ضرورة التعاون المشترك في مجال السياسة الخارجية و الأمن المشترك.

-توسيع السلطات التشريعية للبرلمان الأوروبي من خلال المشاركة في اتخاذ القرار من المجلس.

-نصت المعاهدة على توقيع بعض العقوبات في حالة حدوث أي مخالفة للمبادئ الأساسية للإتحاد و بخاصة في مجال احترام حقوق الإنسان.

---

[1] حسين عمر : **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر النظرية والتطبيق**، ط1 ، دار الفكر العربي، القاهرة،8199 ، ص155.

[2] هشام صاغور: **السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط**، ، مرجع سابق، ص61

[3] جون بيندر وسايمون أشروود: **الاتحاد الأوروبي، تر، خالد غريب علي، ط1 ، مؤسسة هنداوي** : مصدر سابق، ص36 .

[4] و يتمحور هذا الفصل حول التوظيف إلى معاهدة الجماعة على نحو يعكس الشاغل بشأن البطالة التي استمرت خلال التسعينيات عند مستوى حوالي 10 % بجانب المخاوف من احتمال تفاقمها إذا كان البنك المركزي الأوروبي ليستبع سياسة تضييق نقدي (أنظر : جون بيندر وسايمون أشروود، مصدر سابق، ص 35.)

[5] محسن الندوي : **تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة** ، مرجع سابق، ص 329.

-تقوية و تدعيم السياسة الاجتماعية للاتحاد[1] .

و يمكن القول أن هذه المعاهدة الجديدة أتت بعدة قرارات نلخصها فيما يلي:

1-إخضاع أي قرار يرفع الرقابة على الحدود أو باتخاذ الإجراءات موحدة تتعلق بالهجرة و اللجوء السياسي للاجتماع في السنوات الخمس القادمة.

2-توسيع دور الشرطة الأوروبية لمساعدة الشرطة الوطنية في مواجهة الجريمة المنظمة و تهريب المخدرات و الهجرة غير الشرعية.

3-التزام الحكومات الأوروبية بالتنسيق لوضع خطط من أجل إيجاد فرص عمل جديدة و تمويل من موازنة الإتحاد بهذا الغرض.

4-عدم التمكن من دمج إتحاد أوروبا الغربية في الإتحاد الأوروبي مع ذلك فالمعاهدة تتيح للإتحاد الطلب من هذه المنظمة بالتدخل للقيام بمهمات إنسانية، و مهمات لحفظ السلام و حل الأزمات.

5-الإبقاء على تركيبة الإتحاد الأوروبي التي تضم (20) مفوضا واحد لكل دولة صغيرة و اثنين لكل دولة كبرى، مثل فرنسا أو ايطاليا ....إلى حين توسيع الإتحاد.[2]

ولم تتوقف جهود الأوروبيين عند حد معاهدة أمستردام حيث أرفقتها عدة معاهدات على رأسها معاهدة نيس الموقعة عام 2001 م و نصت على إصلاحات مؤسسة استباقا للتوسع إلى أوروبا الوسطى و الشرقية، و ذلك بإرساء إجراءات و أوزان تصويتية جديدة و المزيد من استخدام إجراءات التعاون المفرز[3]، ثم اعقبتها اتفاقية لشبونة و التي تعد أحدث معاهدة أوروبية وقعت في 13 ديسمبر 2007 م و التي كان من المقرر أن تدخل حيز النفاذ عام 2009و قد

جاءت هذه الأخيرة لدمج ركائز[4] الاتحاد و أنشأت شخصية قانونية جديدة للاتحاد الأوروبي و راجعت إجراءات اتخاذ القرار، و أنشأت منصبين جديدين هما : رئيس المجلس الأوروبي و الممثل السامي للشؤون الخارجية و السياسة الأمنية.[5]

---

[1] هشام صاغور: **السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط** ،مرجع سابق، ص 62.

[2] صدام مرير الجميلي: **الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد ، ط1 ،دار المنهل اللبناني، لبنان**، 2009 ، ص 48.

[3] جون بيندر وسايمون أشروود: **الاتحاد الأوروبي، تر، خالد غريب علي، ط1 ، مؤسسة هنداوي**، مصدر سابق، ص168 .

[4] أنشئ الاتحاد الأوروبي بموجب معاهدة ماستريخت باستخدام نظام الركائز، فقد كانت الركيزة المحورية هي الجماعةالأوروبية، والأخريين حول السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، و "التعاون الشرطي والقضائي" ، المسائل الجنائية، وقد ضمت معاهدة لشبونة الركائز الثلاث في الإتحاد (أنظر : جون بيندر وسايمون أشروود : مصدر سابق، ص165).

[5] هشام صاغور: **السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط** ،مرجع سابق، ص61 .

المطلب الثاني : أهداف الإتحاد الأوربي و هياكله

أولا: أهداف الإتحاد الأوروبي

سعي الإتحاد الأوربي منذ نشأته إلي تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

-وضع أسس للإتحاد الوثيق بين شعوب أوربا و ذلك بإدراك مغزي أهمية التحول الديمقراطي كوسيلة لدفع التنمية و تحسين أحوال البشر. [1]

فالتحول الديمقراطي والانفتاح السياسي من شأنه دفع التنمية لمراحل متقدمة فبفتح المجال للتحول الديمقراطي ينتج عنه الاستقرار السياسي والذي بدوره يؤدي إلى التنمية.

بالاستقرار السياسي للدول نحقق التنمية ،و ذلك انطلاقا من المقولة الاقتصادية " أرس المال جبان "،فالإستقرار السياسي يسمح لرؤوس الأموال بالتدفق نحو هذه الدول وهو مايسمح بتطورها في شتى المجالات خاصة منها المجال الاقتصادي وتحقيق الرفاهية للأفراد ،وعليه فقد سعي هذا الإتحاد على مدار من الزمن إلي نشر الديمقراطية بهدف الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والسياسي لهذه الدول.

إضافة إلي أهداف أخري كما يلي:

-تقوية وحماية حقوق ومصالح مواطني الدول الأعضاء.

-تنمية التعاون الوثيق في شؤون العدالة والشؤون الداخلية.

-الحفاظ على الإتحاد وتنميته كمنطقة للحرية والأمن والعدالة.

-العمل على تشجيع التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق مستوي متقدم من التوظيف وتنمية مستمرة.

كلها أهداف سعي الإتحاد الأوربي لتحقيقها وقد أبرزت نجاحا هاما للإتحاد الأوربي وهو ما جعله قوة لا يستهان بها خاصة بعد التطورات التي شهدها في شتي المجالات سواء كان من خلال توسعه الدائم ليشمل 8 2دولة أوربية ،أو من خلال التطور الاقتصادي حيث أصبح قطب اقتصادي كبير لا يستهان به، أو من خلال تبني سياسة خارجية موحدة ، هذه الأخيرة التي كانت من بين الأهداف الساعية لتحقيقها من خلال:

-التأكيد علي الهوية الأوربية علي المستوي الدولي ,من خلال سياسة خارجية مشتركة و أمن مشترك.

وقد تم تبني سياسة خارجية وأمنية مشتركة لدول الإتحاد الأوربي تأخذ عدة أشكال نذكر منها ثلاثة أشكال وهي:[2]

1-**الإستراتيجيات المشتركة**:وهي تعكس وجود أرضية مشتركة بين الدول الأعضاء تصلح لتكوين رؤية واضحة ومحددة المعالم يراد بها ربط علاقات بين دول الإتحاد،ودول لها مكانة خاصة تتعلق بمجموعة من المصالح.

2-**العمليات المشتركة**:وهي عمليات ميدانية قد يشترك فيها الإتحاد مع دول أو منظمات أو تجمعات دولية أثناء الأزمات.

---

[1] مخلد عبيد المبيضين ،**الإتحاد الأوربي كظاهرة إقليمية متميزة**،عمان:الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2012 ،ص1.

[2] أنور محمد فرج،**السياسة الخارجية المشتركة للإتحاد الأوربي تجاه الشرق الأوسط إعلان برشلونة أنموذجا**،مجلةدراسات دولية ، العدد 39 ،ص83.

3-**المواقف المشتركة**:وهي مواقف وجهة نظر الإتحاد لقضايا دولية ،وقد تصدر على شكل بيان مشترك يصدر من القمة.

ماجعل الإتحاد الأوربي يشكل أول أنموذج ناجح للتكامل بين الدول ما جعله قدوة للعديد من الدول التي سعت جاهدة للحذو حذو الدول الأوربية.

ولقد سعي كذلك دول الإتحاد الأوربي إلي إصدار دستور موحد للإتحاد ليكون بذلك إتحادا شاملا سياسيا،عسكريا وإقتصاديا إلا أن الاستفتاء قوبل بالرفض بسبب السياسات الداخلية

المختلفة بين الدول الأعضاء في الإتحاد،إلا أنه لا تزال الرغبة لدي بعض دول الإتحاد لوضع سياسة ودستور موحد للإتحاد خاصة فرنسا التي لطالما دعمت التوحد السياسي لدول الإتحاد كنتيجة حتمية للإتحاد الاقتصادي والأمني المشترك لدول الإتحاد[1].

ثانيا : هياكله (آلياته، هيئاته ، مؤسساته)

المفوضية الأوروبية European Commission : تهتم المفوضية الأوروبية و التي مقرها بروكسل بمصالح الإتحاد الأوروبية ككل ، مما يفرض على المفوضين الإلتزام بذلك بغض النظر عن جنسيتهم أو الدول سينتمون إليها .

إضافة إلى أنها تمتلك صلاحيات واسعة حيث يحق لها تقديم مقترحات القوانين والإشراف على تنفيذ القوانين المشتركة بوصفها المسئولة عن حماية الاتفاقيات المبرمة، كما تقوم بوضع الميزانية العامة للإتحاد والإشراف على تنفيذها، بالإضافة لذلك تقوم المفوضية بتمثيل الإتحاد في المفاوضات الدولية، كما يحق لها توقيع اللإتفاقيات مع دول خارج الإتحاد ولها صلاحيات واسعة في مسألة قبول أعضاء جد في الإتحاد بموجب معاهدة نيس تعيين مفوض واحد .

البرلمان الأوروبي European Parliament : ينتخب البرلمان الأوروبي من قبل الناخبين في الدول الأعضاء في الإتحاد و يخصص لكل دولة عضو في الإتحاد عدد من المقاعد يتناسب مع اهمية هذه الدولة في الإتحاد . و البرلمان الأوروبي لا يمثل هيئة تشريعية تحرر القوانين لأن المفوضية الأوروبية و مجلس الوزراء هما اللذان يقومان بهذه المهمة . و عليه فإن البرلمان هيئة للرقابة ة المشورة . و تقوم المفوضية الأوروبية بتقديم تقرير سنوي للبرلمان الأوروبي كما أن للبرلمان الأوروبي الحق في إقامة المفوضية الأوروبية أو عزلها و ذلك بموافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين .

مجلس الوزراء Council Of Ministers : يعد المجلس الجهة الرئيسية لصنع القرار في الاتحاد الأوروبي، ويشارك البرلمان الأوروبي في السلطة التشريعية، ويتشكل المجلس من عدة لجان فنية في مجالات الزراعة،الصناعة، التجارة، الصحة والمالية، وهكذا ... ويمثل كل وزير مختص باللجنة المختصة بنفس اختصاصه ، يتمتع كل بلد بعدد من الأصوات التي تعكس عدد سكانه لتمثله في المجلس، مع وجود توازن لصالح الدول الصغرى ، ويتم اتخاذ معظم القرارات عن طريق الأغلبية، وتتبادل الدول الأعضاء رئاسة المجلس كل ستة أشهر، ويتقابل رؤساء الدول والحكومات

[1] محمد دحام كردي،**مستقبل الإتحاد الأوربي** ،بيروت:منشورات الحلبي الحقوقية، 2013 ، ص124 ، 125 .

بالاتحاد الأوروبي أربع مرات سنويا(مثل المجلس الأوروبي)؛ لرسم السياسية العامة وتحديد الاهتمامات المشتركة للاتحاد الأوروبي. [1]

المجلس الأوروبي European Council : يتكون من رؤساء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و رئيس المفوضية الأوروبية، ويجتمع ثلاث مرات في السنة، ويحدد التوجيه السياسي الرئيسي للاتحاد الأوروبي.[2]

محكمة العدل الأوروبية European Court Of Justice : وهي الجهاز القضائي للاتحاد الأوروبي، تتكون المحكمة من قاضي من كل دوله ويشهد له بالكفاءة والخبرة في المجالات القانونية، ويقوم المجلس الوزاري باختيار أعضاء المحكمة بناء على ترشيحات الدول، ويختار قاضي واحد منهم ليكون رئيساً للمحكمة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .وقد يتغير عدد أعضاء المحكمة بتغير عدد أعضاء الجماعة الأوروبية، ويعتبرون مستقلين، ويضع الاتحاد الأوروبي للقضاة كل الوسائل اللازمة للقيام بواجباتهم على أكمل وجه وحماية استقلاليتهم وحيادهم . [3]

المطلب الثالث : عوامل نجاح الوحدة الأوروبية

إن تجربة التكامل و الوحدة لا تزال بعيدة عن الاكتمال لجهة الهدف المنشود بإقامة الولايات الأوروبية المتحدة التي حلم بإنشائها ر واد هذه الحركة، و رغم أن هذا قد يعد نقطة سلبية إلا أن ما لحق من نجاح باهر و تحويل مجتمع من الدول المتصارعة إلى دول متعاونة لم يأتي هكذا بسهولة بل اجتمعت فيه عدة عوامل يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-اعتمد الاتحاد الأوروبي في طول مسيرته على التدرج و المرحلية مع الاستمرارية و المتابعة الدءوبة التي لم تعرقلها أية عقبات، بل كانت تحفزها دائما للبحث عن حلول و مداخل جديدة.

2- استناد التجربة الأوروبية إلى رضا شعبي و مشاركة ديمقراطية، و بالتالي لم تفرض بشكل فوقي، بل تمت المحافظة على درجة عالية من الولاء للفكرة الاتحادية على رغم كل الصعوبات

3-اعتراف الدول بكيانات و حدود بعضها البعض، حيث توقفت الأطماع عند الحدود التي رسمتها نتائج الحرب العالمية الثانية.[4]

4-متانة أسس عملية الاندماج ذات البعد الاقتصادي الذي كان هدفه الأساسي الإنعاش الاقتصادي ،و الاستقرار الاجتماعي و السياسي، و التي مثلت أساس بذور التعاون السياسي الذي شهد مراحل متقدمة و متطورة على مستوى اتفاقية الفحم و الصلب و المجموعة الاقتصادية، و فيما بعد الاتحاد الأوروبي القائم على مؤسسات تمثيلية مستندة على الإرث الديمقراطي الغربي.

---

[1] عبد الفتاح ابو شرار , **الاقتصاد الدولي , نظريات وسياسات** , دار المسيرة ,ط1.ط2,ط3, عمان,2007,2010,2013، ص 313.

[2] Philippe Moreau Defarges, op cit,p42.

[3] Jean Luc Sauron, op cit, p277.

[4] سالم نونعي النجفي وآخرون،مرجع سابق ، ص 166.

5-إدراك قادة دول أوروبا أن أساس الاندماج الاقتصادي هو تشييد الجهاز الإنتاجي في البنى الأساسية، فإقامة شبكة مواصلات متطورة برية وبحرية وجوية و سلكية لاسلكية وربط دولها بشبكة متكاملة من الطاقة الكهربائية بشكل لم تشهده أية منطقة أخرى، و قد مهد ذلك حرية التنقل بين الدول.[1]

6-وفيما يخص السياسة المالية و توحيد العملة فقد جاءت معاهدة ماستريخت بوصفها لمعايير التقارب، تسعى لضمان التماثل الكافي بين البلدان التي تعتمد العملة المشتركة الجديدة حتى تحقق استفادة جيدة، من إتباع سياسة نقدية موحدة كذلك أعطت المعاهدة قوى السوق دورا كبيرا في إرساء الانضباط بين الدول الأعضاء، و بالتالي فإن الاتحاد ساهم إلى حد كبير في إنجاح عملية التكامل بإنشائه لأطر موثوقة للسياسة النقدية. [2]

7-ارتكزت فكرة الاندماج على مهمة جوهرية ،مفادها أنه لا بد لأوروبا أن تستعيد مكانتها الدولية و قدرتها على التأثير في مسارات الأحداث الدولية ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تحسين إمكانياتها الاقتصادية، و من خلال عمل أوروبي جماعي قائم على إرادة سياسية واحدة و هدف واحد، او يجاد مؤسسات متماسكة لإصدار القرار الأوروبي الموحد.

8-و من أبرز ما ساهم في نجاح عملية التكامل الأوروبي المرونة و التطبيق السليم لبنود المعاهدات حيث كانت تطبق على أرض الواقع مباشرة لمعرفة إيجابياتها و سلبياتها، و المعوقات التي يمكن أن تعترض سبيل التطبيق السليم لها بقصد تداركه في معاهدات لاحقة.

9-توفر المناخ الملائم لإحداث تقارب أوروبي، حيث ساد بعد الحرب العالمية الثانية مناخ عام غلبت عليه إرادة بناء السلام، و لما طرحت فكرة إقامة سوق مشتركة، و لو في قطاع واحد و هو الفحم و الصلب، فإن الفكرة لاقت نجاحا، و أخذتها الدول الأعضاء مأخذ الجد و أعطتها من الاهتمام ما يضمن لها النجاح. [3]

10-اعتماد أساليب متطورة في مواجهة المشاكل المستجدة، كحصر المشكلات والتنسيق بين الدول لمنع التناقض، مع الاعتراف بمبدأ التعويض الجماعي للطرف الذي يقع عليه الضرر بإتباع سياسة جديدة و موحدة، و قد ساهم هذا في تعزيز قدرة الاتحاد على حل أي مشكلة أوروبية بالإضافة إلى قيامها بخلق رموز تربط المواطن بالفكرة الأوروبية من خلال توحيد المقاييس و القوانين . [4]

---

[1] هيفاء عبدالرحمان التكريتي، **آليات العولمة الاقتصادية و آثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي** ، ط 1 ، دار الحامد للنشر و التوزيع ،2009 ، ص 481.

[2] رضا مقدم، "**:الطريق إلى التكامل في أوروبا**" ، مجلة التمويل والتنمية، دع، مارس 2014 ، ص09 .

[3] كمال مقروس، **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي-دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية و التجربة المغاربية-**،مذكرة ماجستير غير منشورة،جامعة سطيف،2004، ص 157-158.

[4] سالم نونعي: مرجع سابق،ص167.

11- وجود مجلس وزاري يضم ممثلي الدول الأعضاء و في كافة التخصصات، كأعلى سلطة لاتخاذ القرارات داخل الاتحاد، واعتماد صيغة التصويت عند اتخاذ القرارات بتوزيع عدد الأصوات بما يتناسب و الحجم السكاني و الاقتصادي والسياسي لكل دولة مع الإجماع الإلزامي في المسائل المهمة[1] .

والملاحظ أن النجاحات التي حققها الاتحاد الأوروبي على كافة المستويات سواء من حيث الإنتاج أو التطور التكنولوجي المتقدم ساهم في اتساع سو قها، كما أن تماسك هياكلها التنظيمية و تناسق مجمل مؤسساتها و تجاوز المعوقات كلها عوامل ساهمت في التوجه نحو وحدتها السياسية و الاقتصادية و النقدية.

المبحث الثاني: التبادلات التجارية الداخلية و الدولية للإتحاد الأوروبي.

يعد التبادل التجاري بين الدول حقيقة لا يمكن الاستغناء عنها في التبادل الاقتصادي ، فلا يمكن لأي دولة أن تستقل باقتصادها عن بقية الدول الأخرى على اختلاف مستوياتها سواء كانت متقدمة أو نامية، فالتجارة الخارجية هي بمثابة همزة الوصل بين الدول باختلاف سياساتها وقوانينها وإيديولوجياتها .

المطلب الأول: عرض حول التطورات في التجارة العالمية

أهم ما ميز الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية هو ذلك النمو الضخم في التجارة الدولية والتدفقات المالية فقد زادت التجارة الدولية بمعدلات مثل الزيادة في الناتج المحلي لدول العالم، وترتب على ذلك زيادة حصة التجارة الدولية في النشاط الاقتصادي الكلي ، وارتبط كل بلد من بلدان العالم بشبكة مترامية الأطراف من العلاقات الاقتصادية الدولية مما أدى إلى ارتفاع درجة التبادل المتبادل في الاقتصاد العالمي.

و إذا أردنا أن نحدد أهم عوامل نمو التجارة الدولية فيمكن ذكرها فيما يلي:

1- تحرير التجارة الدولية بتخفيض الحواجز التي كانت تقف في وجه ا لتدفقات السلعية و المالية ويرجع ذلك إلى التحرير الجماعي(Multilatérale) للتجارة الدولية في إطار الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة

2- التطور التكنولوجي السريع الذي كان له دور كبير في نشوء سوق عالمية و ظهور عدد ضخم ومتنوع من السلع الجديدة و التي أصبحت تمثل نسبة عالية من التجارة الدولية.

3- تغير نمط الميزات النسبية وظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي، إذ لم يعد التخصص الدولي قاصرا على سلعة بأكملها وإنما أصبح يتناول جزء من نفس الصناعة أو من نفس السلعة.

4- ارتفاع اتفاقيات التكامل الاقتصادي التي أسفرت عن إز الة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء فيها .

وتؤكد المؤشرات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الارتفاع الكبير لنتائج التجارة العالمية حيث ارتفعت التجارة العالمية للبضائع في الآونة الأخيرة، لكنها لا تزال دون المستويات المرتفعة الأخيرة. بلغت صادرات البضائع العالمية 17 تريليون دولار في عام 2017 ، أعلى من 16 تريليون دولار المسجلة في العام السابق

[1] هيفاء عبد الرحمان، ياسين التكريتي ،مرجع سابق،ص 482 .

، ولكن أقل من مستوى 19 تريليون دولار المسجلة في عامي 2013 و 2014 ، على الرغم من أن هذا يعكس جزئياً انخفاض أسعار السلع عن أعلى مستوياتها قبل عام 2014.

التجارة المقاسة من حيث الحجم تظهر أيضًا علامات على فقدان الزخم. في عام 2017 ، نما حجم تجارة البضائع العالمية بنسبة 4.6 في المائة ، ارتفاعًا من 1.5 في المائة في عام 2016. ومع ذلك، يقدر حجم التجارة ينمو بنسبة 4.2 في المائة في عام 2018. وهكذا، في حين أن نمو تجارة البضائع كان خارج أدنى مستوياته بعد الأزمة، فإن الانتعاش ، حتى قبل الارتفاع الأخير في التوترات التجارية ، يظهر علامات على الانهيار. هذا يعني أنه ما لم تكن هناك اختلافات كبيرة بين البلدان في التجارة

وفقًا للأرقام المفصلة من قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كانت هناك ميزتان جديرتان بالملاحظة للانتعاش في التجارة العالمية في عام 2017.

أولاً : جاءت أكبر الزيادات في الطلب على الواردات من الاقتصاديات الناشئة، التي شهدت نمو الواردات بنسبة 6.9 %في عام 2017 مقارنة بـ 0.6 %في عام 2016. وكانت الأرقام المقابلة للبلدان المتقدمة 3.5 و2.1 %. ثانياً : احتلت آسيا وأمريكا اللاتينية والولايات المتحدة المرتبة الأولى من حيث نمو حجم الواردات ، حيث كانت آسيا (نمو بنسبة 8.8 %) متقدّمة بشكل كبير على أمريكا اللاتينية (6.2 %) والولايات المتحدة (4 %). نمت واردات منطقة اليورو بمعدل أبطأ بكثير من 3.1 %.

ووفقًا لمنظمة التجارة العالمية، أسهمت آسيا بنسبة 2.9 نقطة مئوية في نمو الواردات العالمية ، أو 60 %من الزيادة الإجمالية. ومع ذلك ، فإن الأدلة للأشهر الأربعة الأولى من عام 2018 تشير إلى أنه بعد ما بدا أنه انتعاش ، فإن الطلب على الواردات من بعض النمو بعد الأزمة.

تباطأ أقطاب الاقتصاد العالمي بالنسبة للعالم ككل، بلغت معدلات نمو حجم الواردات على أساس سنوي خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2018 نسبة 4.7 %مقارنة بنسبة 4.8 %في الفترة المقابلة من العام السابق. لكن نمو الواردات انخفض من 6.9 %إلى 5.9 %في حالة الاقتصادات الناشئة. قادت آسيا تراجعا كمصدر للطلب جزئيا من جانب الصين ، إلى جانب التباطؤ في نمو الناتج ، يشارك في وقت واحد في محاولة لإعادة التوازن للنمو بعيداً عن الاستثمار إلى الاستهلاك. ساهم الاستثمار ، الذي يمثل 55 %من نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 ، بنسبة 32 %فقط في عام 2017 ، مما أدى إلى انخفاض واردات السلع الرأسمالية التي ربما لم يتم تعويضها عن طريق الواردات الإضافية للسلع الاستهلاكية. بالنظر إلى هذا التطور ، فإن استمرار وجود الولايات المتحدة كمساهم في نمو الطلب العالمي يعد أكثر أهمية بالنسبة لطفو التجارة العالمية. هذه يجعل تهديد إدارة الولايات المتحدة برفع الجدران الحمائية العريضة يحتمل أن يكون أكثر ضررًا بالنمو في بقية العالم، كما هو الحال في وقت يشهد الطلب العالمي عليه مهزوما بالفعل. في حين أن دور آسيا كقطب للنمو قد تراجع ، فإن مساهمة الولايات المتحدة غير مؤكدة على نحو متزايد.

تجارة الخدمات على النقيض من ذلك ، لا يُظهر فقدان الزخم هذا. سجلت صادرات الخدمات العالمية ، التي تراجعت في عام 2015 وكانت بطيئة في عام 2016 ، انتعاشًا كبيرًا في عام 2017 ، من أقل قليلاً من 05 تريليونات دولار إلى 5.3 تريليون دولار. ومع ذلك ، لم تكن قيمة صادرات الخدمات أعلى بكثير من 5.1 تريليون دولار المسجلة في عام 2014. تميز التحول إلى نمو أعلى في عام 2017 بجميع الفئات: البلدان المتقدمة والبلدان النامية والاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية [1] .

المطلب الثاني : دراسة وصفية لحركة التجارة البينية للتكتل الاقتصادي الأوروبي

اولا: الصادرات

هناك تباين كبير في قيمة تجارة الصادرات في السلع من قبل الدول الأعضاء مع شركاء داخل الاتحاد الأوروبي حيث بلغت القيمة الاجمالية للصادرات داخل دول الاتحاد ما يقارب 3345 مليار يورو في عام 2017 تراوحت قيمة تجارة التصدير في السلع لألمانيا بين 750 مليار يورو ما يعادل نسبة (22.4٪ من إجمالي الصادرات داخل الاتحاد الأوروبي) إلى ما يزيد قليلاً عن مليار يورو لقبرص ما يعادل نسبة (0.03٪ من إجمالي الصادرات داخل الاتحاد الأوروبي)

بلغت قيمة الصادرات الإجمالية دول الاتحاد الأوروبي ما كانت هناك عشر دول أعضاء (بلجيكا وجمهورية التشيك وألمانيا وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا وهولندا والنمسا وبولندا والمملكة المتحدة) التي تجاوزت صادراتها من البضائع إلى الشركاء في الاتحاد الأوروبي 100 مليار يورو في عام 2017، وهو ما يمثل ما يقرب من 83 ٪ من القيمة الإجمالية للصادرات داخل الاتحاد الأوروبي من السلع.

جدول رقم 02 : صادرات البضائع إلى الدول الأعضاء الأخرى لسنة 2017(مليار يورو)

الوحدة (مليار يورو)

البلد	المانيا	هولندا	فرنسا	بلجيكا	ايطاليا	اسبانيا	المملكة المتحدة	بولندا	جمهورية التشيك	النمسا	المجر	السويد	سلوفاكيا	ايرلندا	دانمارك	رومانيا	البرتغال	فنلندا	سلوفينيا	بلغاريا	اليونان	ليتوانيا	لكسمبورغ	استونيا	كرواتيا	لاتفيا	مالطا	قبرص	المجموع
الصادرات	750	434	279	274	249	188	186	163	134	106	82	80	64	62	56	47	41	36	26	18	15	15	12	09	09	08	01	01	3345
النسبة المئوية	22.4	13	8.3	8.2	7.4	5.6	5.6	4.9	04	3.2	2.4	2.4	1.9	1.9	1.7	1.4	1.2	1.1	0.8	0.5	0.5	0.5	0.4	0.3	0.3	0.2	0.04	0.03	

المصدر https ://ec.europa.eu/eurostat/data/database 21 :55/ 22-05-2019:

في سبع دول أعضاء (قبرص وبولندا وبلغاريا ولاتفيا ورومانيا وليتوانيا وسلوفاكيا) زادت قيمة صادرات البضائع إلى الشركاء في الاتحاد الأوروبي بأكثر من 10٪ سنويًا بين عامي 2003 و 2017 وفي ست دول أخرى

[1] قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

(التشيكية الجمهورية وسلوفينيا وإستونيا والمجر وكرواتيا وهولندا) كان متوسط النمو السنوي بين 5 ٪ و 10 ٪ في البلدان المتبقية ، كان متوسط النمو أقل من 5 ٪.

جدول رقم03 : صادرات البضائع إلى الدول الأعضاء الأخرى خلال الفترة (:2003 و 2010 و 2017)

الوحدة (مليار يورو)

	2003	2010	2017	النسبية المئوية
Belgium	175	225	274	3,3
Bulgaria	4	10	18	10,7
Czech Republic	38	85	134	9,4
Denmark	41	48	56	2,2
Germany	433	573	750	4,0
Estonia	3	6	9	7,6
Ireland	51	51	62	1,4
Greece	8	12	15	4,5
Spain	104	132	188	4,3
France	232	241	279	1,3
Croatia	4	5	9	6,6
Italy	167	196	249	2,9
Cyprus	0	1	1	10,9
Latvia	2	5	8	10,5
Lithuania	4	10	15	10,4
Luxembourg	11	12	12	0,8
Hungary	32	56	82	6,8
Malta	1	1	1	1,5
Netherlands	211	335	434	5,3
Austria	66	83	106	3,5
Poland	39	96	163	10,7
Portugal	23	28	41	4,3
Romania	12	27	47	10,4
Slovenia	9	17	26	8,1
Slovakia	17	41	64	10,1
Finland	28	29	36	1,7
Sweden	53	68	80	3,0
United Kingdom	160	166	186	1,1
المجموع	1928	2557	3345	

المصدر: https ://ec.europa.eu/eurostat/data/database 21 :55/22-05-2019

الشكل رقم 01 :نسبة صادرات داخل دول الأعضاء في الاتحاد الأوربي لسنة 2017

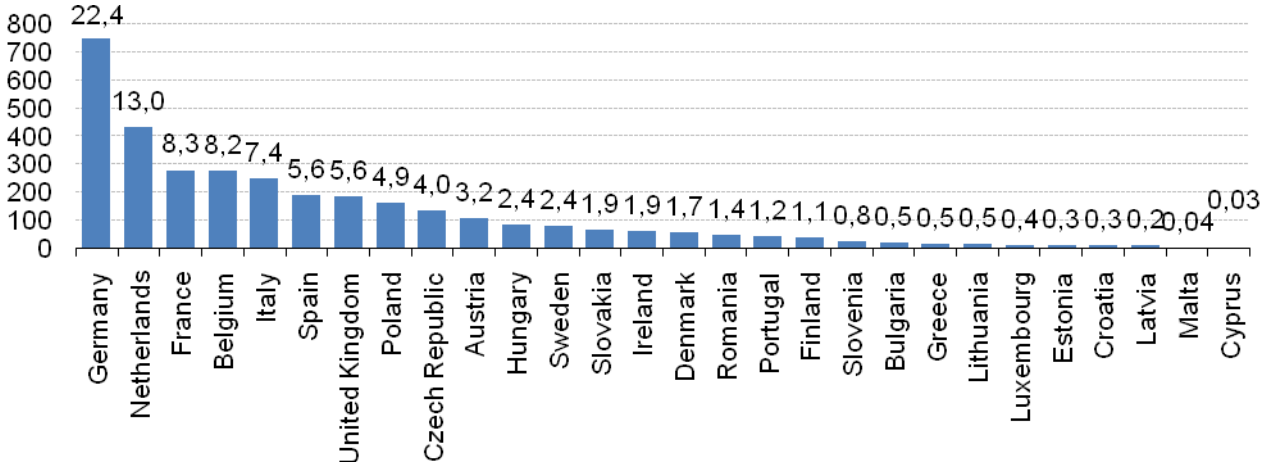

المصدر : https ://ec.europa.eu/eurostat/data/database 21 :55/22-05-2019

ثانيا: الميزان التجاري

سجلت 17 دولة من الدول الأعضاء عجزا في الميزان التجاري (بمعنى أن الواردات أكبر من الصادرات) مع الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي، في حين أن الدول الإحدى عشرة الأخرى كانت تتاجر في فوائض السلع (الصادرات أكبر من الواردات). تم تسجيل أكبر عجز في المملكة المتحدة (110 مليار يورو) وفرنسا (107 مليار يورو) في حين تم العثور على أكبر فائض في هولندا (198 مليار يورو)

جدول رقم04 :تطور رصيد الميزان التجاري للتجارة البينية بين دول الاتحاد الأوروبي لسنة 2017

	Slovakia	Luxembourg	Czech Republic	Hungary	Poland	Romania	Slovenia	Netherlands	Portugal	Belgium	Estonia	Austria	Bulgaria	Latvia	Spain	Croatia	Denmark	Finland	Sweden	France	Germany	Lithuania	Italy	Malta	Greece	Ireland	United Kingdom	Cyprus
الميزان التجاري بملايير اليوروات	05	05-	21	09	17	10-	04	198	12-	43	03-	14-	02-	03-	02	08-	01-	09-	17-	107-	68	05-	08	02-	11-	11	110-	04-

المصدر: https ://ec.europa.eu/eurostat/data/database 21 :59/22-05-2019

الشكل رقم 02: تطور رصيد الميزان التجاري للتجارة البينية بين دول الاتحاد الأوروبي لسنة 2017

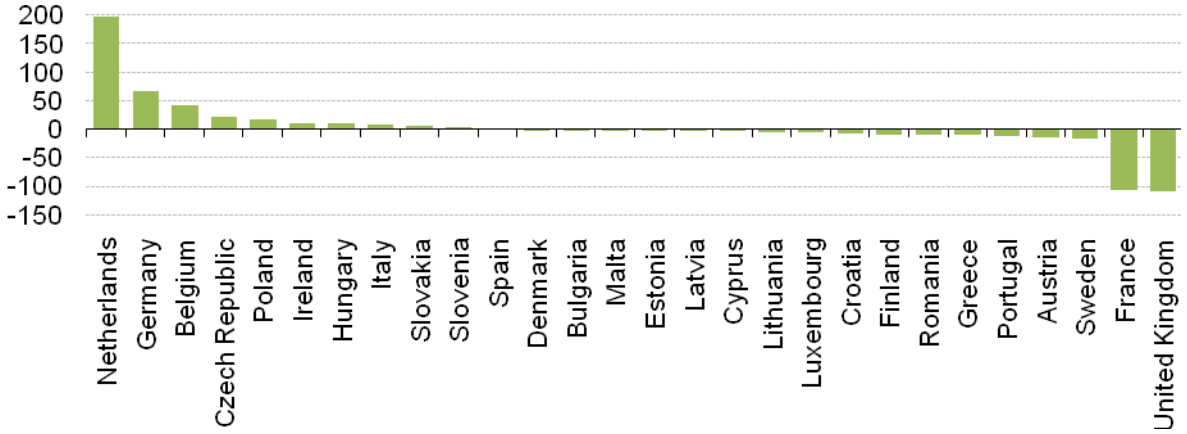

https ://ec.europa.eu/eurostat/data/database 22 :03/22-05-2019

بسبب الاختلافات الكبيرة في الأرصدة التجارية، من الصعب مقارنة البلدان بأرصدة تجارية صغيرة. لهذا السبب يتم عرضها بشكل منفصل في الشكل الموالي:

الشكل رقم 03: تطور رصيد الميزان التجاري للتجارة البينية بين دول الاتحاد الأوروبي لسنة 2017

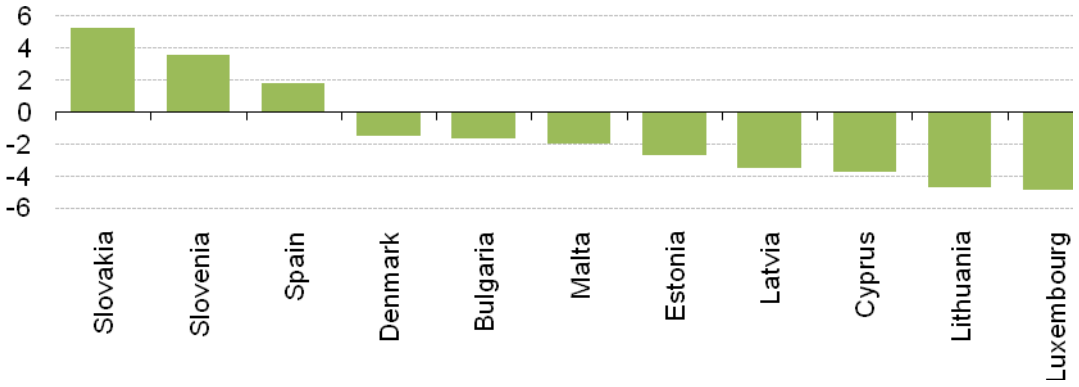

الجدول رقم 05 : وضعية الميزان التجاري لسنوات (2003 و 2010 و 2017، خلال هذه الفترة كانت معظم الدول الأعضاء بشكل مستمر إما مستوردا صافيا للسلع بمعنى تسجل عجزا (ثلاثة عشر دولة منها فرنسا والمملكة المتحدة على سبيل المثال) أو مصدرين صافيين للسلع مسجلة فائض (سبعة الدول التي على سبيل المثال ألمانيا وهولندا).

جدول رقم 05 : تطور رصيد الميزان التجاري للتجارة البينية بين دول الاتحاد الأوروبي خلال السنوات (2003-2010-2017)

الوحدة (مليون يورو)

	2003	2010	2017
Belgium	21 752	20 638	42 920
Bulgaria	-1 324	-1 741	-1 675
Czech Republic	5 141	12 976	21 345
Denmark	4 140	4 008	-1 490
Germany	79 249	69 348	67 591
Estonia	-413	-1 398	-2 717
Ireland	21 267	19 717	11 635
Greece	-17 354	-15 785	-10 663
Spain	-23 801	-13 626	3 382
France	-16 197	-74 656	-106 977
Croatia	-5 441	-3 670	-7 944
Italy	-444	-7 348	8 278
Cyprus	-1 900	-3 853	-3 686
Latvia	-1 466	-1 875	-3 517
Lithuania	-917	-440	-4 797
Luxembourg	-563	-3 236	-4 918
Hungary	5 117	11 218	9 330
Malta	-974	-1 565	-2 009
Netherlands	82 219	153 408	198 196
Austria	-6 771	-10 357	-14 413
Poland	-2 965	442	17 482
Portugal	-10 382	-16 687	-11 779
Romania	-2 610	-6 917	-9 797
Slovenia	-1 108	611	3 634
Slovakia	1 842	5 966	5 224
Finland	2 673	-4 781	-8 748
Sweden	-33	-6 975	-16 580
United Kingdom	-40 059	-52 659	-107 355

المصدر: https ://ec.europa.eu/eurostat/data/database 22 :05/22-05-2019

إن مدى التوازن الإيجابي أو السلبي قد تغير بالنسبة للعديد من الدول الأعضاء. على سبيل المثال ، لا تزال فرنسا مستورداً صافياً للسلع من دول أعضاء أخرى ، لكن ميزان السلع السلبي زاد من 16 مليون يورو إلى107 مليون يورو بين عامي 2003 و 2017. وفي نفس الفترة ، لا تزال الجمهورية التشيكية مصدراً صافياً البضائع ولكن ميزانها الإيجابي ارتفع من 5 مليون يورو إلى 21 مليون يورو. بين عامي 2003 و 2017 ، أصبحت بعض الدول الأعضاء مستورِدة صافية للسلع ، على سبيل المثال فنلندا ، التي انتقل ميزانها في مجال السلع من +3 مليون يورو في عام 2002 إلى 9 مليون يورو في عام 2017. وعلى العكس من ذلك ، هناك دول أعضاء أخرى قامت خلال نفس الفترة تم تغييرها من كونها مستورداً صافياً للبضائع إلى صافي مصدري البضائع. على سبيل المثال بولندا ، التي بلغ عجزها التجاري -3 مليون يورو في عام 2003 إلى فائض قدره 17 مليون يورو في عام 2017.

ثالثا: التجارة داخل الاتحاد الأوروبي حسب مجموعات المنتجات الرئيسية

في السوق الداخلية، التجارة الدولية في السلع هي المنتجات المصنعة بشكل رئيسي: كانت حصتها في عام 2017 ما يعادل نسبة 80 ٪ من إجمالي صادرات السلع داخل الاتحاد الأوروبي. من هذا ، شكلت الآلات والمركبات 37 ٪ من إجمالي صادرات السلع (انظر الشكل 6) ، في حين شكلت السلع المصنعة الأخرى 27 ٪

والمنتجات الكيميائية 16 ٪. شكلت المنتجات الأولية 18 ٪ من إجمالي صادرات السلع. يتكون من الطعام والشراب (10 ٪) ، ومنتجات الطاقة (5 ٪) والمواد الخام (3 ٪).

جدول رقم 06 :صادرات البضائع داخل الاتحاد الأوروبي– 28 دولة حسب نوعية المنتجات ،خلال السنوات (2003 – 2010 – 2017)

المنتج	2003	2010	2017	2003	2010	2017
Food, drinks and tobacco	169	248	345	9	10	10
Raw materials	56	93	111	3	4	3
Mineral fuels, lubricants and related materials	81	175	176	4	7	5
Chemicals and related products, n.e.s.	269	415	527	14	16	16
Machinery and transport equipment	777	891	1 243	40	35	37
Other manufactured goods	535	693	911	28	27	27
Other goods	40	41	32	2	2	1
Total - all products	1 928	2 557	3 345	100	100	100

المصدر: https ://ec.europa.eu/eurostat/data/database 22 :15/22-05-2019

هناك اتلاف كبير في نسبة السلع المصنعة في إجمالي صادرات السلع بين الدول الأعضاء (انظر الجدول رقم 06) ، من حوالي 90 ٪ من جميع صادرات البضائع في جمهورية التشيك وسلوفاكيا إلى 54 ٪ فقط لليونان. في عام 2017 ، تمتلك كل من الاقتصاديات الأكبر (على سبيل المثال ألمانيا وإيطاليا) والاقتصاديات الأصغر (على سبيل المثال لوكسمبورغ وسلوفينيا) نسبة من السلع المصنعة المصدرة أكبر من متوسط الاتحاد الأوروبي. وبالمثل ، هناك أيضًا اقتصاديات أكبر (على سبيل المثال المملكة المتحدة وإسبانيا) واقتصاديات أصغر (على سبيل المثال إستونيا وقبرص) تقل نسبتها عن متوسط الاتحاد الأوروبي. لقد تغير هيكل صادرات السلع داخل الاتحاد الأوروبي بشكل طفيف في السنوات الأخيرة. بين عامي 2003 و 2017 ، ارتفعت حصة المنتجات الأولية من 16 ٪ إلى 19 ٪ في حين انخفضت حصة كل من السلع المصنعة من 82 ٪ و 80 ٪.

المطلب الثالث:دراسة وصفية التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي

اولا: الصادرات والواردات

يوضح الجدول رقم: 07 قيمة الصادرات والواردات ووضعية الميزان التجاري لدول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2018/2008. كانت تجارة الاتحاد الأوروبي في البضائع المستوردة في كل من الواردات والصادرات بعد الانخفاض السريع في عام 2009 ، في أعقاب الاضطرابات المالية في نهاية عام 2008 . ومع ذلك ، انخفضت الواردات بين عامي 2012 و 2016 ، بينما نمت الصادرات. ونتيجة لذلك ، كان الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي

إيجابيًا في الفترة من 2013 إلى 2017 ، بينما كان سلبيًا بين بداية السلسلة في عامي 2008 و 2012. في عام 2018 ، نمت الواردات أكثر من الصادرات والفائض التجاري المتوقع 22 مليار يورو

جدول رقم 07 : تطور التجارة خارج الاتحاد الأوروبي 28 دولة خلال الفترة (2008-2018)

الوحدة :مليار يورو

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
Exports	1 309	1 094	1 354	1 554	1 685	1 736	1 704	1 790	1 745	1 879	1 956
Imports	1 585	1 236	1 532	1 730	1 799	1 688	1 690	1 727	1 708	1 857	1 980
Balance	-276	-142	-177	-175	-114	49	14	64	37	22	-25

المصدر: https ://ec.europa.eu/eurostat/data/database 23 :34/ 22-05-2019

التجارة بين الاتحاد الأوروبي و المناطق الجغرافية في العالم ، خلال الفترة الممتدة بين 2008 و 2018في عام 2018 ، كان حوالي 44 ٪ من واردات الاتحاد الأوروبي من البلدان الآسيوية في حين شكلت بلدان أوروبية أخرى 24 ٪ وأمريكا الشمالية 20 ٪ ،كانت آسيا الوجهة الرئيسية لصادرات الاتحاد الأوروبي في عام 2018 بحوالي ثلث المجموع ، تليها أمريكا الشمالية (28 ٪) ودول أوروبية أخرى (22 ٪) كان لدى الاتحاد الأوروبي عجز كبير في التجارة مع الدول الآسيوية ، بينما تم تسجيل أكبر فائض في أمريكا الشمالية.كما يوضحه الجدول الموالي

جدول رقم :08 التجارة بين الاتحاد الأوروبي 28 و المناطق الجغرافية في العالم خلال الفترة (2008 و 2018)

الوحدة :مليار يورو

	EUR Billion						Shares			
	2018		2008		2008		2018		2008	
	Exports	Imports	Exports	Imports	exp_pos	imp_pos	Exports	Imports	Exports	Imports
Asia	689	900	395	635	0,85	1,15	34	44	29	38
North America	574	404	361	313	1,85	2,15	28	20	27	19
Other European countries	450	490	367	440	2,85	3,15	22	24	27	26
Africa	154	152	121	161	3,85	4,15	8	7	9	10
Central and South America	118	101	80	98	4,85	5,15	6	5	6	6
Oceania	46	17	33	19	5,85	6,15	2	1	2	1

المصدر: https ://ec.europa.eu/eurostat/data/database 10 :15/23-05-2019

شركاء الاتحاد الأوروبي الرئيسيين

كانت الولايات المتحدة الشريك التجاري الرئيسي في الصادرات و 2013 (17 ٪) إلا أنها زادت مرة أخرى حتى عام 2016 (21 ٪).تم كسره قليلاً في عام 2017 (20٪) محققة سنة عام2018 قيمة دولار 406إلى 21٪ دولار .كما بلغت القيمة عام 2008 (19 ٪ من إجمالي الصادرات من خارج الاتحاد الأوروبي) وهي قيمة معتبرة جدا ، وتفسر هذه الزيادة المعتبرة بزيادة النشاط الاستثماري داخل الولايات المتحدة لمواجهة

تداعيات الأزمة المالية العالمية وهذا بفضل السياسات المالية والنقدية التوسعية المتخذة من قبل الحكومة الأمريكية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم صادرات التكتل الاقتصادي الأوروبي إلى الولايات المتحدة فيما يخص السلع الرأسمالية ،بين عامي 2008 و 2018 نمت حصة الصين في الصادرات الخارجية من 6 ٪ إلى 11 ٪. لذلك ، تفوقت على سويسرا كأكبر وجهة تصدير في عام 2014. كما يوضحه الجدول الموالي :

الجدول رقم 09 :نسبة صادرات دول الاتحاد الأوروبي الى الخارج للفترة 2008-2018

Exports	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
United States	18,9	18,7	18,0	17,0	17,4	16,7	18,3	20,7	20,8	20,0	20,8
China	6,0	7,5	8,4	8,8	8,6	8,5	9,7	9,5	9,7	10,5	10,7
Switzerland	7,7	8,1	8,2	9,1	7,9	9,7	8,2	8,4	8,1	8,0	8,0
Russia	8,0	6,0	6,4	7,0	7,3	6,9	6,1	4,1	4,1	4,6	4,4
Turkey	4,2	4,1	4,6	4,7	4,5	4,5	4,4	4,4	4,5	4,5	4,0

المصدر: https ://ec.europa.eu/eurostat/data/database10 :20/23-05-2019

شريك الاستيراد الرئيسي للاتحاد الأوروبي هو الصين حصتها من 16 ٪ من إجمالي الواردات في عام 2008 إلى 20 ٪ في عام 2018. وكانت الواردات من الولايات المتحدة حوالي 12 ٪ بين عامي 2008 و 2014 ولكن بعد ذلك بدأت في النمو ، وبلغت ذروتها في 15 ٪ في عام 2016 قبل أن ينخفض إلى 13 ٪ في 2018. تقلبت الواردات من روسيا بسبب أسعار منتجات الطاقة. من عام 2011 إلى عام 2013 (12 ٪) كانت أعلى قليلاً مما كانت عليه في الولايات المتحدة لكنها انخفضت إلى 7 ٪ في عام 2016 كما يوضحه الجدول الموالي :

الجدول رقم 10: نسبة واردات دول الاتحاد الأوروبي إلى الخارج الاتحاد للفترة 2008-2018

Imports	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
United States	11,5	12,6	11,4	11,2	11,6	11,8	12,4	14,4	14,6	13,8	13,5
China	15,7	17,4	18,5	17,1	16,2	16,6	17,9	20,3	20,6	20,2	19,9
Switzerland	5,2	6,5	5,6	5,4	5,9	5,6	5,7	5,9	7,1	6,0	5,5
Russia	11,4	9,7	10,6	11,6	12,0	12,3	10,8	7,9	7,0	7,8	8,5
Turkey	2,9	2,9	2,8	2,8	2,7	3,0	3,2	3,6	3,9	3,8	3,8

المصدر: https ://ec.europa.eu/eurostat/data/database 10 :20/23-05-2019

ثانيا : الميزان التجاري

نما الفائض التجاري للاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة من 65 مليار يورو في عام 2008 إلى مستوى قياسي بلغ 139 مليار يورو في عام 2018.. كما كان لدى الاتحاد الأوروبي فوائض تجارية مع سويسرا وتركيا والتي بلغت 201 مليار يورو في عام 2018 ومليار يورو على التوالي. مع روسيا كان لدى الاتحاد الأوروبي عجز تجاري (83 مليار يورو في عام 2018) ويرجع ذلك أساسا إلى واردات منتجات الطاقة. بلغ العجز التجاري مع الصين 185 مليار يورو في عام 2018 ،ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى الفوائض التجارية للسلع المصنعة.كما يوضحه الجدول الموالي :

الجدول رقم 11 :قيمة الميزان التجاري دول الاتحاد الأوروبي إلى الخارج الاتحاد للفترة 2008-2018

(EUR billion)		2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
	United States	65	48	68	70	84	90	102	122	115	120	139
	China	-171	-133	-170	-159	-148	-132	-138	-181	-183	-178	-185
	Switzerland	18	8	25	49	28	75	44	48	21	40	48
	Russia	-75	-54	-76	-93	-92	-88	-79	-63	-46	-59	-83
	Turkey	8	8	19	25	27	27	20	17	11	15	1
EU28_EXTRA		-276	-142	-177	-175	-114	49	14	64	37	22	-25

المصدر : https ://ec.europa.eu/eurostat/data/database10 :22/23-05-2019

ثالثا : تجارة الاتحاد الأوروبي للمنتجات الرئيسية

يوضح الشكلان 5 و 6 الصادرات والواردات حسب مجموعة المنتجات.يصدر الاتحاد الأوروبي المنتجات المصنعة بشكل أساسي: من عام 2008 إلى عام 2018، انخفضت حصتها قليلاً من 83٪ إلى 82٪ من إجمالي صادرات الاتحاد الأوروبي (انظر الشكل 04). في عام 2018، شكلت الآلات والمركبات 41 ٪ من إجمالي الصادرات في حين شكلت السلع المصنعة الأخرى 22 ٪ والمنتجات الكيميائية 18 ٪. تمثل المنتجات الأولية 15 ٪ من إجمالي الصادرات. تتكون هذه الفئة من الطعام والشراب (6٪) ، ومنتجات الطاقة (6٪) والمواد الخام (3 ٪) تصدر الولايات المتحدة من الولايات المتحدة الأمريكية .في عام 2018 ، شكلت الآلات والمركبات 41 ٪ من إجمالي الصادرات في حين شكلت السلع المصنعة الأخرى 22 ٪ والمنتجات الكيميائية 18 ٪، تمثل المنتجات الأولية 15 ٪ من إجمالي الصادرات. تتكون هذه الفئة من الطعام والشراب (6 ٪)، ومنتجات الطاقة (6 ٪) والمواد الخام(3 ٪).

جدول رقم12 :الصادرات الاتحاد الاوروبي من المواد الى الخارج خلال الفترة 2008و2018

Product group(EUR billion)	**2008**		**2018**	
Food & drink	68	5%	122	6%
Raw materials	32	2%	51	3%
Energy	85	6%	114	6%
Chemicals	198	15%	356	18%
Machinery & vehicles	571	44%	809	41%
Other manufactured goods	314	24%	439	22%
Other	42	3%	65	3%
Total	**1 309**		**1 956**	

المصدر: https ://ec.europa.eu/eurostat/data/database 11 :00/23-05-2019

الشكل رقم :04 صادرات الاتحاد الاوروبي من المواد الى الخارج خلال الفترة (2008و 2018).

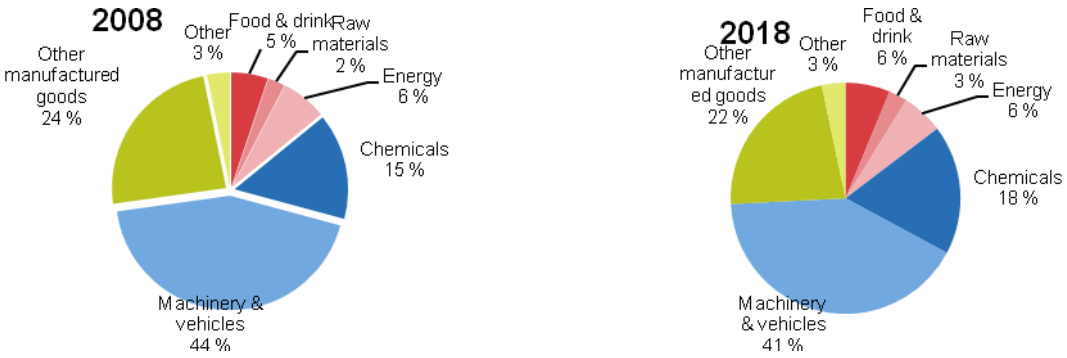

المصدر : https ://ec.europa.eu/eurostat/data/database 11 :00/23-05-2019

غالبية واردات الاتحاد الأوروبي هي أيضا سلع مصنعة (انظر الشكل 05). زادت حصتها في إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من 58 ٪ في عام 2008 إلى 67 ٪ في عام 2018. وانهيار في نسبة صادرات الآلات والمركبات (31 ٪) والمنتجات الكيميائية (10٪) يشبه ذلك بالنسبة للصادرات. حصة الطاقة في السنوات الأخيرة. في عام 2008 كانت تمثل 29٪ من الواردات ، بينما في عام 2018 انخفضت الحصة إلى 21 ٪، يرتبط هذا الانخفاض ارتباطًا وثيقًا بانخفاض السعر في هذه الفترة.

جدول رقم13 : واردات الاتحاد الأوروبي من المواد من الخارج خلال الفترة (2008و2018)

Product group	2008		2018	
Food & drink	5%	81	6%	113
Raw materials	5%	75	4%	82
Energy	29%	460	21%	413
Chemicals	8%	124	10%	204
Machinery & vehicles	27%	426	31%	619
Other manufactured goods	24%	375	25%	495
Other	3%	44	3%	55
		1 585		**1 980**

المصدر: https ://ec.europa.eu/eurostat/data/database13 :07/23-05-2019

الشكل رقم 05: واردات الاتحاد الأوروبي من المواد من الخارج خلال الفترة(2008و2018)

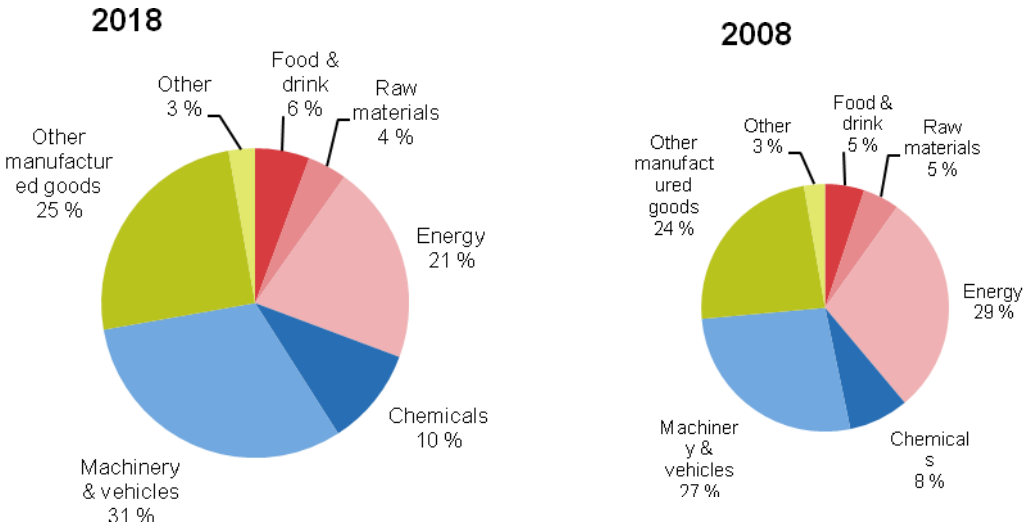

المصدر: https ://ec.europa.eu/eurostat/data/database 13 :07/23-05-2019

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق يتضح أن الاتحاد الأوروبي يعد تجربة ايجابية فعلى الرغم من كل العقبات التي واجهت طريقه إلا أنه تمكن في الأخير من إنجاح تجربته التكاملية لتصبح أنجح تجربة على الصعيد الدولي، إذ باتت تشكل نموذجا يحتذي به، فقد استطاع الاتحاد أن يشكل قوة اقتصادية مهمة إلا أنه لازال يواجه تحديات خاصة على الصعيد السياسي و الدفاعي، لكن الإنجازات التي حققها عبر مسيرته الطويلة تؤكد تجاوز ه لمرحلة الخطر، والأهم أنه لا يمكن العودة إلى ما كانت عليه القارة الأوروبية عشية الحرب العالمية الثانية، و ذلك في ذاته يعد إنجازا، و ما بقي الآن هو أنها بحاجة لقهر التحديات الداخلية و الخارجية لأجل أن تدعم مسيرة الاندماج لكي تصل إلى بر الأمان.

و إذا تعددت نماذج الاندماجات الاقتصادي عبر العالم، نموذج الاتحاد الأوروبي يبقى الأبرز فيها والأكثر تطورا و تنسيقا، حيث كان الانتقال عبر درجات الاندماج الإقليمي متدرجا و تصاعديا (اتحاد جمركي- سوق مشتركة اتحاد اقتصادي) .

من خلال الدراسة السابقة استنتجنا :

- الارتفاع الكبير للتجارة العالمية حيث ارتفعت في الآونة الأخيرة صادرات البضائع العالمية 17 تريليون دولار في عام 2017، أعلى من 16 تريليون دولار المسجلة في عام 2016 ، ولكن أقل من مستوى 19 تريليون دولار المسجلة في عامي 2013 و 2014 .نما حجم تجارة البضائع العالمية بنسبة 4.6 في المائة ، ارتفاعًا من 1.5 في المائة في عام 2016. ومع ذلك، يقدر حجم التجارة بنمو بنسبة 4.2 في المائة في عام 2018.

- جاءت أكبر الزيادات في الطلب على الواردات من الاقتصاديات الناشئة، التي شهدت نمو الواردات بنسبة 6.9 %في عام 2017 مقارنة بـ 0.6 %في عام 2016. وكانت الأرقام المقابلة للبلدان المتقدمة 3.5 و2.1 % ، احتلت آسيا وأمريكا اللاتينية والولايات المتحدة المرتبة الأولى من حيث نمو حجم الواردات، حيث كانت آسيا (نمو بنسبة 8.8 %) متقدّمة بشكل كبير على أمريكا اللاتينية (6.2 %) والولايات المتحدة (4 %). نمت واردات منطقة اليورو بمعدل أبطأ بكثير من 3.1 %.

- سجلت صادرات الخدمات العالمية ، التي تراجعت في عام 2015 وكانت بطيئة في عام 2016 ، انتعاشًا كبيرًا في عام 2017 ، من أقل قليلاً من 05 تريليونات دولار إلى 5.3 تريليون دولار. ومع ذلك، لم تكن قيمة صادرات الخدمات أعلى بكثير من 5.1 تريليون دولار المسجلة في عام 2014.

أما من جهة الاتحاد الأوروبي فسجلنا النتائج التالية :

- بلغت القيمة الإجمالية للصادرات داخل دول الاتحاد ما يقارب 3345 مليار يورو في عام 2017 ،تراوحت قيمة تجارة التصدير في السلع لألمانيا بين 750 مليار يورو أي نسبة 19.67 % من القيمة الإجمالية للصادرات العالمية .

- الصادرات الإجمالية دول الاتحاد الأوروبي في عشر دول أعضاء (بلجيكا وجمهورية التشيك وألمانيا وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا وهولندا والنمسا وبولندا والمملكة المتحدة) التي تجاوزت صادراتها من البضائع إلى الشركاء في الاتحاد الأوروبي 100 مليار يورو في عام ما يؤكد القوة الكبير لهاته الدول داخل التكتل .

-سجلت 17 دولة من الدول الأعضاء عجزا في الميزان التجاري ،تم تسجيل أكبر عجز في المملكة المتحدة (110 مليار يورو) وفرنسا (107 مليار يورو) في حين تم العثور على أكبر فائض في هولندا (198 مليار يورو).

أما التجارة الخارجية للتكتل فسجلنا التالي :

-كان الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي إيجابيًا في الفترة من 2013 إلى 2017،بينما كان سلبيًا بين بداية السلسلة في عامي 2008 و 2012 وهذا راجع إلى الأزمة المالية .

- سجلت واردات الاتحاد الأوروبي من البلدان الآسيوية حوالي نسبة 44 ٪ من في حين شكلت بلدان أوروبية أخرى 24 ٪ وأمريكا الشمالية 20 ٪،كانت آسيا الوجهة الرئيسية لصادرات الاتحاد الأوروبي في عام 2018 بحوالي ثلث المجموع ، تليها أمريكا الشمالية (28 ٪) ودول أوروبية أخرى (22 ٪) .

-كانت الولايات المتحدة الشريك التجاري الرئيسي في الصادرات و 2013 (17 ٪) .

- شريك الاستيراد الرئيسي للاتحاد الأوروبي هو الصين حصتها من 16٪من إجمالي الواردات في عام 2008 إلى 20 ٪ في عام 2018.

- نما الفائض التجاري للاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة من 65 مليار يوروفي عام 2008 إلى مستوى قياسي بلغ 139 مليار يورو في عام 2018.

خـــــــاتمة

الخاتمة:

وضعت المتغيرات والمستجدات التي شهدها العالم الاقتصادي في نهاية القرن العشرين العالم على مشارف مرحلة تاريخية جديدة، تبرز فيها أهمية التكتلات الاقتصادية الإقليمية لتي أصبحت أحد معالم النظام الاقتصادي العالمي الراهن، حيث لم يعد أمام الدول سوى اللجوء إليها خاصة أمام اتساع نطاق العولمة وتحدياتها المختلفة وظهور المنظمة العالمية للتجارة، وبالتالي لا مكان للاقتصاديات الصغيرة والمنفردة في ظل هذه الظروف.

لذا نجد أن الواقع الذي أفرزته نهاية القرن العشرين فرض على مختلف الدول خاصة المتقدمة، التفكير والاتجاه إلى تكوين تكتلات اقتصادية أو تفعيل القائم منها بما يحقق لها أكبر المنافع، ومراجعة الكثير من الضوابط التي تحكم أساليب عمل هذه التكتلات، فأصبح التعاون والتكامل الإقليمي السمة الغالبة التي تحكم العلاقات الدولية والإقليمية في الوقت الراهن.

تعد التكتلات الاقتصادية الإقليمية كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي الإقليمي و يمثل التكتل الاقتصادي درجة معينة من التكامل الاقتصادي فهي تعبر عن تطابق الجانب النظري مع الجانب العملي، نجمت هذه التكتلات الاقتصادية عن ضغوط قد تكون ظاهرة أو خفية يغذيها الصراع المحموم من أجل اعتلاء قمة القرن الواحد و العشرين في مقدمته االتكتلات الاقتصادية الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية ،الاتحاد الأوروبي ،اليابان) و ما أفرزته من استقطاب حاد ميز العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة، وما يميز هذه التكتلات هو الدور الفعال الذي تؤديه عادة في التجارة الخارجية، وهنا نجد تجربة التكتل الاقتصادي الأوروبي كأهم تجربة في تاريخ التجارب الاقتصادية التكاملية باعتبارها الأسبق في البروز بين كل التكتلات الاقتصادية العالمية وهذا نتيجة للفاعلية والنجاح الذين عرفتهما هذه التجربة رغم كل المعوقات والتحديات الاقتصادية التي واجهتها، ورغم المكانة الكبيرة التي يحتلها قطاع التجارة الخارجية للتكتل الاقتصادي الأوروبي على المستوى الدولي سواء كانت في جانب التبادل التجاري البيني أو الخارجي، إلا أن هذا القطاع شهد تحديات عديدة في أعقاب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والتي كان من أهم تداعيات ازمة الكساد العالمي الذي خيم على حركة الأسواق العالمية في صورة انكماش في حركات التصدير والاستيراد..

نتائج الدراسة: توصلنا من خلال هاته الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن تفريعها إلى قسمين، هما:

أولا :أهم نتائج الفصل النظري: ومن أهم نتائج هذا القسم نذكر ما يلي:

التكتل الاقتصادي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء فهو يعبر عن تطابق الجانب النظري مع الجانب العملي فيما يتعلق بالتكامل الاقتصادي .و يعكس الواقع العلمي أن التكتل الاقتصادي

يمر التكامل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر بمراحل عديدة حيث يبدأ بالتفضيل الجزئي ثم منطقة التجارة الحرة "فالاتحاد الجمركي " ،" ثم السوق المشتركة " ويعتمد هذا التصنيف لمراحل التكامل الاقتصادي على الإجراءات

و السياسات الاقتصادية المتبعة بين دول التكامل و ذلك أن اندماج الأسواق لابد وان يكون تدريجيا من خلال خمس مراحل.

اعتمد الاتحاد الأوروبي في طول مسيرته على التدرج و المرحلية مع الاستمرارية و المتابعة الدءوبة التي لم تعرقلها أية عقبات، بل كانت تحفزها دائما للبحث عن حلول و مداخل جديدة . استند التجربة الأوروبية إلى رضا شعبي و مشاركة ديمقراطية، و بالتالي لم تفرض بشكل فوقي، بل تمت المحافظة على درجة عالية من الولاء للفكرة الاتحادية على رغم كل الصعوبات بالإضافة إلى متانة أسس عملية الاندماج ذات البعد الاقتصادي الذي كان هدفه الأساسي الإنعاش الاقتصادي،و الاستقرار الاجتماعي و السياسي، و التي مثلت أساس بذور التعاون السياسي الذي شهد مراحل متقدمة و متطورة على مستوى اتفاقية الفحم والصلب والمجموعة الاقتصادية، و فيما بعد الاتحاد الأوروبي القائم على مؤسسات تمثيلية مستندة على الإرث الديمقراطي الغربي

سعي الإتحاد الأوربي منذ نشأته إلي تحقيق جملة من الأهداف منها :

-وضع أسس للإتحاد الوثيق بين شعوب أوربا وذلك بإدراك مغزي أهمية التحول الديمقراطي كوسيلة لدفع التنمية و تحسين أحوال البشر.

-تقوية وحماية حقوق ومصالح مواطني الدول الأعضاء.

-تنمية التعاون الوثيق في شؤون العدالة والشؤون الداخلية.

-الحفاظ على الإتحاد وتنميته كمنطقة للحرية والأمن والعدالة.

-العمل على تشجيع التقدم الاقتصادي و الاجتماعي وتحقيق مستوي متقدم من التوظيف وتنمية مستمرة.

كلها أهداف سعي الإتحاد الأوربي لتحقيقها وقد أبرزت نجاحا هاما للإتحاد الأوربي وهو ماجعله قوة لايستهان بها خاصة بعد التطورات التي شهدها في شتي المجالات سواء كان من خلال توسعه الدائم ليشمل 28دولة أوربية ،أو من خلال التطور الاقتصادي حيث أصبح قطب اقتصادي كبير لايستهان به،أو من خلال تبني سياسة خارجية موحدة ، هذه الأخيرة التي كانت من بين الأهداف الساعية لتحقيقها من خلال:

يمكن إيجاز أهم الأهداف التي تبرر دوافعه التي يسعى إليها أي تكتل اقتصادي مهما كانت طبيعته أي سواء كان بين الدول النامية في مايلي:

-الحصول على مزايا الإنتاج الكبير وتوجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا سلميا .

-تيسير الاستفادة من من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل.

-تسهيل ودفع التنمية الاقتصادية من خلال استغلال الإمكانيات وخلق فرص جديدة للنهوض بالإنتاج الاستثمار و التشغيل.

-الوصول إلى الاتحاد السياسي حيث يمكن ان يكون التكتل الاقتصادي ممهدا الاتحاد سياسي يوجه كأداة مشتركة للتفاوض و التشاور .

أهم نتائج الفصل التطبيقي :ومن أهم نتائج هذا القسم نذكر ما يلي:

– يمثل التكتل الاقتصادي درجة معينة من التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا ,جغرافيا, تاريخيا ثقافيا, و اجتماعيا و التي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تنظيم تلك المصالح و زيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها و من ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهة الاقتصادية لشعوب تلك الدول. **وهذا ما يؤيد الفرضية الأولى.**

– للتكامل الاقتصادي الإقليمي دور إيجابي للتجارة الدولية،حيث سجلنا الارتفاع الكبير لنتائج التجارة العالمية خاصة الصادرات حيث بلغت البضائع العالمية 17 تريليون دولار في عام 2017 –كما نما حجم تجارة البضائع العالمية بنسبة 4.6 في المائة ارتفاعًا من 1.5 في المائة في عام 2016.

شهد التكتل الاقتصادي الأوروبي خلقا وتحويلا للتجارة في أعقاب الأزمة المالية العالمية، وحيث شهد زيادة التبادل التجاري البيني بشكل كبير جدا في أعقاب الأزمة المالية العالمية في معظم السلع والخدمات وهو ما يؤكد وجود خلق للتجارة نظرا حيث حركة الصادرات و الواردات البينية والخارجية لدول للإتحاد الأوروبي ارتفاعًا حيث بلغت القيمة الإجمالية للصادرات البينية داخل دول الاتحاد ما يقارب 3345 مليار يورو في عام 2017 بعدما كانت تقارب 1928 مليار يورو عام 2003 وبلغت القيمة الإجمالية لصادرات الاتحاد الأوروبي الى المناطق الجغرافية في العالم عام 2018 1 956 مليار يورو بعدما كانت عام 2013 تساوي 1309 مليار يورو والواردات بلغت القيمة 1 980 مليار يورو بعدما كانت تساوي 1585 مليار يورو في نفس السنة ، وتحولت بعض الدول الأوروبية من نطاق التبادل التجاري البيني إلى نطاق التبادل التجاري الخارجي **وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضية الثانية.**

– كانت الولايات المتحدة الشريك التجاري الرئيسي الاتحاد الأوروبي في الصادرات الكلية للاتحاد عام 2013 بنسبة (17 ٪) إلا أنها زادت مرة أخرى حتى عام 2016 وصلت إلى نسبة (21 ٪).تم كسره قليلاً في عام 2017 لتصل إلى نسبة (20٪) محققة سنة عام2018 قيمة دولار إلى 21٪.دولار ، نما الفائض التجاري للاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة من 65 مليار يورو في عام 2008 إلى مستوى قياسي بلغ 139 مليار يورو في عام 2018 وبالتالي هذه العوامل هي التي أثرت بشكل كبير على الأداء التجاري بين دول التكتل الاقتصادي الأوروبي من ناحية والولايات المتحدة من ناحية أخرى كما كان لدى الاتحاد الأوروبي فوائض تجارية مع سويسرا وتركيا والتي بلغت 201 مليار يورو في عام 2018 ومليار يورو على التوالي . وشريك الاستيراد الرئيسي للاتحاد الأوروبي هو الصين حصتها من 16 ٪ من إجمالي الواردات الكلية لدول الاتحاد في عام 2008 إلى 20 ٪ في عام 2018 **وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضية الثالثة.**

وأخيرا ، التجربة الأوروبية إحدى نماذج التجمعات الإقليمية و العالمية و من أهمها أقواها، والتي شقت طريقها بخطى ثابتة نحو هدفها، ونجاحها في تحقيق وحدة أوروبا اقتصاديا و نقديا في إطار ما أصطلح عليه بـ "الاتحاد الأوروبي "، و قد أعطى هذا النجاح التجربة الأوروبية ثقلا دوليا متزايدا باعتبار أن التحقق يشكل حجز الزاوية في تحقيق مكاسب إستراتيجية في المسار المستقبلي للاقتصاد العالمي، لكن هذا النجاح لم يأتي سدى بل كان نتيجة عمل مضني في سبيل تحقيق الغايات المؤطرة، إذ واجه الاتحاد على طول مسيرته التكاملية جملة تحديات كانت تحول دون وصوله للهدف الأسمى.

الاقتراحات :

بالنظر إلى ملخص النتائج المتوصل إلها سابقا، يمكن أن نضع بعض الاقتراحات التي تخدم التكامل الاقتصادي و الإتحاد الأوروبي :

1- يتعين على الإتحاد الأوروبي الالتزام برقابة أشد و ترتيبات مؤسساتية للمساعدات المشروطة لبتي يمكن أن تعطي لليونان و غيرها من الدول التي تعاني أزمات مالية .

2- يعتبر تقليص الفجوات بين الأداءات الاقتصادية لدول الإتحاد ضروري ، ذلك أن التكتل الاقتصادي الذي يضم إقصادات قوية و أخرى ضعيفة سيكون تكتل هش و عرضة لانتشار العدوى بين أعضائه .

3- تنفيذ الإصلاحات المؤسسية ، بما في ذلك وضع الإطار المالي الضروري ، و هو الأمر الذي كان مع بداية إنشاء اليورو .

4- ضرورة تنويع المبادلات التجارية على مختلف المناطق والدول لإمكانية تحقيق بعض المكاسب والهوامش الناجمة عن الفروقات في الأسعار بين المتعاملين وتفادي الضغوط الاقتصادية والمالية والسياسية الخارجية.

آفاق البحث:

لقد تناولت المذكرة موضوع " التكتلات الإقصادية الإقليمية و أثرها على المبادلات التجارية البينية " تجربة الإتحاد الأوروبي " و يمكن دراستها في النقاط التالية :

1- هل يعتبر ما تقوم به التكتلات الاقتصادية من توسع في نطاقها الجغرافي العبر القاري خطوة نحو المزيد من تحرير التجارة العالمية وإنشاء منطقة التجارة الحرة العالمية، أم خطوة نحو توسيع القلاع التجارية؟

2- يمكن القول عن التجربة التكاملية الأوروبية أنها مرشحة للاقتصار على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي دون إن تمر إلى مستوى الوحدة السياسية لان ذلك سوف يؤدي إلى بروز عوامل مساعدة على التفكك أكثر من التكامل، ومع النجاحات المحققة من طرف الاتحاد الأوروبي تبقى تجربة ايجابية في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية رغم المشاكل و التحديات التي تعرضت لها الدول الأوروبية خلال مراحلها الوحدوية نجد أنها قطعت أشواطا وتجاوزت الكثير من العوائق لتصل إلى هذه المرحلة من الوحدة الاقتصادية النقدية.

3- نجاح الاتحاد الأوروبي في فرض عملته الموحدة" الاورو "وجدها كوحدة نقد رئيسية في النظام النقدي والمالي العالمي ولم يقتصر الأمر على أوروبا و إنما امتد أثره ليصبح عملة مهمة دوليا تنافس الدولار الأمريكي.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

بيندر جون و أشروود سايمون :الاتحاد الأوروبي، تر، خالد غريب علي، ط1 ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة،2015.

أولا: الكتب بالغة العربية

1. أسامة المجدوب، "الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش"، ط 1، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1996.
2. إكرام عبد الرحيم , التحديات المستقبلية لتكامل الاقتصاد العربي (العولمة و التكتلات الإقليمية البديلة) , مكتبة مدلولي , ط1,مصر , 2002.
3. جمال الدين برقوق، مصطفي يوسف، الاقتصاد الدولي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1, 2006، ص371-372.
4. حسين زكي أحمد، وهبي غريال ، "إفريقية والتكتلات الرأسمالية الأوربية"، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون سنة نشر.
5. حسين عمر : التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر النظرية والتطبيق، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة،1998.
6. حميدا لجميلي:" دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة"، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث .الاقتصادية ،طرابلس ، 1998.
7. زينب حسين عبد الله , الاقتصاد الدولي ,دار الجامعة الجديدة , مصر، 2004.
8. زينب حسين عوض الله، "الاقتصاد الدولي، نظرة على بعض القضايا الاقتصادية المعاصرة"، الجامعة الجديدة , للنشر، الإسكندرية ،1999.
9. سالم نونغي النجفي وآخرون: الاقتصاديات العربية وتناقضات السوق والتنمية، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
10. سمير صارم: اليورو، ط 1، دار الفكر المعاصر، لبنان،1999 .
11. سامي عفيفي حاتم , الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية , الدار المصرية اللبنانية ,2005.

12. صبيحة بخوش, اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية،دار الحامد, عمان، الأردن، 2010.

13. صدام مرير ألجميلي: الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد ، ط 1،دار المنهل اللبناني، لبنان، 2009.

14. عبد الفتاح أبو شرار , الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات , دار المسيرة ,ط1.ط2,ط3, عمان,2007,2010,2013

15. عبد المطلب عبد المجيد ,السوق العربية المشتركة (الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة) ,مجموعة النيل العربية ,ط1,مصر,2003.

16. علي عبد الفتاح أبو شرار , الاقتصاد الدولي , نظريات وسياسات , دار المسيرة ,ط1.ط2,ط3, عمان,2007,2010,2013

17. عبد المطلب: الاقتصادي العالمي الآليات- الخصائص - الأبعاد، ط 1، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 1998.

18. عثمان أبو حرب : الاقتصاد الدولي، ط 1، دار أسامة، الأردن، 2008 ،

19. عبد المطلب عبد الحميد :اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى االكويز، ط 1، الدار الجامعية، مصر، 2006 .

20. فؤاد أبو ستيت , التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة , الدار المصرية اللبنانية , مصر, 2004.

21. كامل بكري , التكامل الاقتصادي ، د ط،المكتب العربي،الإسكندرية، 1984.

22. كامل بكري، الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل ،الطبعة 1 ، الدار الجامعية ، مصر ،2001

23. محمد توفيق عبد المجيد , العولمة و التكتلات الاقتصادية إشكالية للتناقض أو التفاوض في القرن الحادي و العشرون , دار الفكر الجامعي , الإسكندرية , مصر,2013.

24. محمد توفيق عبد المجيد , العولمة و التكتلات الاقتصادية إشكالية للتناقض أو التفاوض في القرن الحادي و العشرون , دار الفكر الجامعي , الإسكندرية , مصر,2013.

25. مخلد عبيد المبيضين ،الإتحاد الأوربي كظاهرة إقليمية متميزة،عمان:الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2012

26. محسن الندوي :تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،2011.

27. نزيه عبد المقصود محمد مبروك , التكامل الاقتصادي العربي و تحديات العولمة مع رؤية إسلامية , دار الفكر الجامعي , الإسكندرية , مصر ,2006.

28. هشام صاغور : السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، الطبعة1 ، مكتبة الوفاء القانونية،مصر 2010

29. هيفاء عبد الرحمان التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009.

30. يسرى الجوهري،" دراسات في جغرافيا الموارد الاقتصادية"، نشأة المعارف الإسكندرية، 1975.

ثانيا : الرسائل والأطروحات:

31. بلعور سليمان , التكامل الاقتصادي العربي و تحديات المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة مجلس التعاون بدول الخليج العربية (غير منشورة) , أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير , جامعة الجزائر ,2009/2008.

32. عبد الوهاب رميدي , التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية دراسة حالة تجارب مختلفة , أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة في العلوم الاقتصادية , فرع التخطيط , كلية العلوم الاقتصادية , جامعة الجزائر , 2007/2006.

33. اسيا الوافي ,التكتلات الاقتصادية الاقليمية وحرية التجارة في اطار المنظمة العالمية للتجارة , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية , تخصص اقتصاد دولي , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير , جامعة الحاج لخضر ،

34. كمال مقروس، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي-دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية التجربة المغاربية-، مذكرة ماجستير غير منشورة،جامعة سطيف،2004.

ثالثا: المجلات والنشريات:

35. رضا مقدم،" الطريق إلى التكامل في أوروبا "، مجلة التمويل والتنمية، دع، مارس 2014.

36. أنور محمد فرج،السياسة الخارجية المشتركة للإتحاد الأوربي تجاه الشرق الأوسط إعلان برشلونة أنموذجا،مجلة دراسات دولية ، العدد 39.

رابعا: المراجع بالغة الأجنبية:

37.yadwigaforowicz. « économie internationale .bencheim .quebeq

38.Philippe Moreau Defarges, op cit

39.Jean Luc Sauron, op cit.

خامسا : مراجع الانترنيت

35 – قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

40.Eurostat, Comext table DS-057009

41. Eurostat (Comext DS-063325

42.38 Eurostat (online data code: ext_lt_maineu)

الملاحق

الملحق رقم 01:تطور رصيد الميزان التجاري للتجارة البينية بين دول الاتحاد الأوروبي لعام، 2003–2010–2017

الوحدة (مليون يورو)

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
Belgium	21 752	22 988	21 730	23 239	27 543	25 206	22 312	20 638	19 031	12 107	21 664	28 799	43 925	40 524	42 920
Bulgaria	-1 324	-1 647	-2 185	-2 140	-4 514	-5 047	-2 490	-1 741	-1 238	-2 723	-2 073	-2 348	-2 100	-1 448	-1 675
Czech Republic	5 141	3 434	3 925	5 359	7 525	10 880	10 104	12 976	16 004	16 387	15 662	18 438	20 051	20 572	21 334
Denmark	4 140	5 025	5 312	3 294	768	2 320	3 920	4 008	4 107	2 917	1 701	1 357	-829	-1 997	-1 482
Germany	79 249	96 072	100 549	103 047	128 591	112 063	73 457	69 348	57 474	48 354	43 550	53 780	71 187	73 424	67 590
Estonia	-413	-1 111	-1 431	-2 911	-3 350	-2 759	-1 333	-1 398	-1 627	-2 687	-2 690	-2 529	-2 014	-2 243	-2 717
Ireland	21 267	20 272	19 498	14 965	13 514	13 826	21 433	19 717	18 335	19 357	13 045	8 721	13 069	11 322	10 917
Greece	-17 354	-19 830	-19 131	-20 322	-23 800	-23 800	-20 117	-15 785	-12 556	-10 581	-9 349	-10 211	-9 027	-9 874	-10 648
Spain	-23 801	-31 767	-36 743	-40 390	-47 972	-36 211	-17 110	-13 626	-7 092	3 947	8 821	956	-5 193	1 163	1 822
France	-16 197	-23 470	-36 885	-39 599	-52 063	-64 373	-63 130	-74 656	-87 162	-91 097	-88 976	-83 158	-85 266	-87 765	-107 002
Croatia	-5 441	-5 231	-5 678	-6 182	-6 769	-7 507	-4 996	-3 670	-4 330	-4 532	-5 191	-6 453	-6 741	-7 042	-7 994
Italy	-444	-765	831	1 356	8 130	10 172	-1 912	-7 348	-4 310	9 062	9 661	14 934	8 585	10 076	8 278
Cyprus	-1 900	-2 563	-2 656	-3 047	-3 615	-4 153	-3 470	-3 853	-3 427	-3 108	-2 469	-2 641	-2 718	-3 381	-3 719
Latvia	-1 466	-1 826	-2 090	-3 485	-4 270	-3 561	-1 574	-1 875	-2 860	-3 501	-3 526	-3 195	-2 799	-2 716	-3 500
Lithuania	-917	-1 298	-1 200	-2 513	-4 069	-2 471	-165	-440	-584	-416	-2 196	-3 624	-3 150	-3 819	-4 735
Luxembourg	-563	-447	612	1 130	-376	-872	390	-3 236	-4 886	-4 765	-4 629	-4 205	-2 188	-3 405	-4 909
Hungary	5 117	4 246	4 147	4 457	7 344	8 062	9 286	11 218	11 124	10 026	8 943	7 236	8 719	9 054	9 330
Malta	-974	-1 143	-1 262	-1 269	-1 481	-1 799	-1 588	-1 565	-2 041	-2 665	-2 056	-2 114	-2 554	-2 052	-2 009
Netherlands	82 219	93 201	116 460	130 973	137 473	152 806	120 833	153 408	170 254	178 765	176 945	180 874	177 952	177 305	198 046
Austria	-6 771	-9 201	-9 420	-7 974	-6 890	-7 978	-8 912	-10 357	-15 423	-15 429	-13 290	-11 472	-11 490	-14 123	-14 350
Poland	-2 965	-5 710	-4 832	-3 969	-7 681	-11 571	344	442	79	5 036	7 933	11 024	17 125	16 259	17 482
Portugal	-10 382	-11 020	-14 855	-15 493	-16 352	-19 086	-16 479	-16 687	-11 791	-8 168	-7 791	-10 098	-10 115	-10 226	-11 771
Romania	-2 610	-3 070	-4 789	-7 588	-15 260	-16 032	-6 845	-6 917	-7 735	-8 535	-7 408	-6 809	-8 340	-8 871	-9 797
Slovenia	-1 108	-2 153	-1 713	-1 562	-1 066	-1 265	43	611	832	817	1 566	2 723	3 057	2 841	3 608
Slovakia	1 842	497	732	2 103	4 170	4 736	4 770	5 966	6 744	8 377	7 830	7 989	5 930	5 201	5 253
Finland	2 673	885	-1 583	-91	-822	-1 997	-3 303	-4 781	-5 510	-6 854	-7 725	-7 276	-7 966	-9 495	-8 907
Sweden	-33	259	-988	101	-4 017	-4 239	-3 595	-6 975	-11 365	-9 755	-10 487	-11 539	-13 531	-16 143	-16 608
United Kingdom	-40 059	-47 675	-55 855	-49 336	-63 505	-51 170	-44 078	-52 659	-52 858	-72 652	-80 327	-93 340	-118 587	-114 995	-109 751

المصدر:Eurostat, Comext table DS-057009

الملحق رقم 02 : تطور رصيد الميزان التجاري للتجارة البينية بين دول الاتحاد الأوروبي لعام، 2003–2010–2017

الوحدة:مليار يورو

	Balance (EUR billion)
Netherlands	198
Germany	68
Belgium	43
Czech Republic	21
Poland	17
Ireland	11
Hungary	9
Italy	8
Slovakia	5
Slovenia	4
Spain	2
Denmark	-1
Bulgaria	-2
Malta	-2
Estonia	-3
Latvia	-3
Cyprus	-4
Lithuania	-5
Luxembourg	-5
Croatia	-8
Finland	-9
Romania	-10
Greece	-11
Portugal	-12
Austria	-14
Sweden	-17
France	-107
United Kingdom	-110

المصدر:Eurostat, Comext table DS-057009

الملحق رقم 03: صادرات البضائع داخل الاتحاد الأوروبي– 28 دولة حسب نوعة المنتجات ،
2017 – 2010 - 2003

الوحدة :مليون اورو

Sum of Value	Column Labels		
Row Labels	2003	2010	2017
Food, drinks and tobacco	169172,9	247723,2	344503,5
Raw materials	56464,7	93277,4	111196,1
Mineral fuels, lubricants and related materials	80671,3	174825,4	175907,2
Chemicals and related products, n.e.s.	269486,4	414687,3	527194
Machinery and transport equipment	776548,8	891485,4	1242657,5
Other manufactured goods	535264	693108,9	911130,3
Commodities and transactions not classified elsewhere in the SITC	40310,3	41443,9	32406,5
Total - all products	1927918,4	2556551,5	3344995,2

الملحق رقم 04: قيمة صادرات دول الاتحاد الأوروبي الى الخارج للفترة 2008-2018

الوحدة مليار دولار

Exports	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
United States	248	204	243	264	294	289	311	371	364	376	406
China	78	82	113	136	144	148	165	170	170	198	210
Switzerland	101	89	110	142	134	169	140	151	142	150	156
Russia	105	66	86	109	123	119	103	74	72	86	85
Turkey	54	44	62	73	75	78	75	79	78	85	77
EU28_EXTRA	1 309	1 094	1 354	1 554	1 685	1 736	1 704	1 790	1 745	1 879	1 956

الملحق رقم05: قيمة واردات دول الاتحاد الأوروبي إلى الخارج الاتحاد للفترة 2008-2018

الوحدة مليار دولار

Imports	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
United States	183	156	175	194	209	200	209	249	249	257	267
China	249	215	284	295	292	280	303	351	352	375	395
Switzerland	83	81	85	93	106	95	97	102	121	111	109
Russia	180	120	162	201	215	207	182	136	119	145	168
Turkey	46	36	43	49	49	51	54	62	67	70	76
EU28_EXTRA	1 585	1 236	1 532	1 730	1 799	1 688	1 690	1 727	1 708	1 857	1 980

الملحق رقم06:قيمة الميزان التجاري دول الاتحاد الأوروبي إلى الخارج الاتحاد للفترة 2008-2018

الوحدة مليار دولار

(EUR billion)	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
United States	65	48	68	70	84	90	102	122	115	120	139
China	-171	-133	-170	-159	-148	-132	-138	-181	-183	-178	-185
Switzerland	18	8	25	49	28	75	44	48	21	40	48
Russia	-75	-54	-76	-93	-92	-88	-79	-63	-46	-59	-83
Turkey	8	8	19	25	27	27	20	17	11	15	1
EU28_EXTRA	-276	-142	-177	-175	-114	49	14	64	37	22	-25

الملخص

الاتحاد الأوروبي ودوره في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة تهدف إلى الكشف عن مدى نجاح هذا الاتحاد في تحقيق الوحدة الاقتصادية بين دول القارة الأوروبية المندرجة تحت هذا التكتل.

وتمثل التجربة الأوروبية النموذج الأمثل للتجمعات الإقليمية والعالمية في هذا القرن، لتتمكن في الأخير من تحقيق وحدة أوروبا الاقتصادية والنقدية، مما يعني أن الاتحاد الأوروبي هو نتيجة لمسيرة التكامل الاقتصادي الأوروبي إذ تمكنت دول أوروبا المتكتلة من الذهاب بعيدا في مشروع التكامل رغم كل التحديات، ليأخذ موقعا متميزا في النطاق الدولي، مما مكنه من الظهور على شكل قطب جديد في العلاقات الدولية .

الكلمات الافتتاحية: التكامل الاقتصادي، الاتحاد الأوروبي، العملة الأوروبية الموحدة. معاهدة ماستريخت.

Summary

The European Union and its rôle in achieving economic integration: à study aimed at revealing the success of This union in achieving économic unity between the countries of the European continent Under This bloc.

The European experience represents the ideal model for the regional and global groupings of This century, So That they Can eventually achieve the economic and monetary unity of Europe, which means That the EUROPEAN Union Is the result of the process of European economic integration as the countries of Europe have been able to go several in The integration project, despite all the challenges, to take a privileged position in the international arena, which enabled It to emerge as a new pole in international relations.

Keywords: Economic intégration, EU, The European single currency.
Maastricht Treaty.